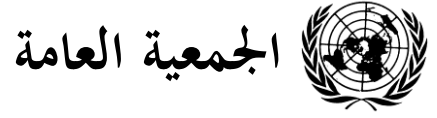


Distr.: General
4 March 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والثلاثون
٦-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

البرتغال

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-03569(A)



* 1 9 0 3 5 6 9 *

أولاً - مقدمة

- ١- لقد ثبت أن الاستعراض الدوري الشامل أداة مفيدة لتعزيز وتعميم مراعاة حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وبذلت البرتغال، منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير الخاص بها في ٢٠١٤، جهداً حثيثاً لتنفيذ التوصيات الـ ١٣٩ التي قبلتها تنفيذاً كاملاً^(١).
- ٢- وقد أعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في البرتغال^(٢) هذا التقرير على أساس إسهامات أعضائها^(٣). ونوقشت مسودة التقرير، قبل تقديمه إلى الأمم المتحدة، مع ممثلي المجتمع المدني أثناء اجتماع اللجنة الذي عُقد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.
- ٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، قدمت البرتغال طوعاً تقريراً مرحلياً^(٤).

ثانياً - التطورات الرئيسية منذ الاستعراض السابق

- ٤- البرتغال عازمة على احترام وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، على الصعيدين الوطني والدولي.
- ٥- وعلى الصعيد الوطني، يظل تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع الإدارات الوطنية، وتدعيم الحوار مع المجتمع المدني أولوية قصوى من أجل إعمال حقوق الإنسان على نحو أفضل. وتظل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في البرتغال أحد الأمثلة الرئيسية في هذا الصدد، وقد اختارتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لإجراء دراسة حالة فردية بوصفها آلية التنسيق المعنية بحقوق الإنسان^(٥).
- ٦- وفي إطار الجهود الأوسع نطاقاً، الرامية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان، خصصت اللجنة صفحة لها على "فيسبوك" وصفحة على شبكة الإنترنت^(٦). وعلاوة على ذلك، أطلقت وزارة الشؤون الخارجية^(٧) موقعاً جديداً لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩^(٨).
- ٧- وقد وُضعت، بناءً على توصية مفوضية حقوق الإنسان، مؤشرات وطنية بشأن حق الفرد في التعليم، وفي الحرية وفي الأمان على شخصه، وفي التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وبشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة. وقد أثبتت المؤشرات جدواها في فعالية قياس وتقييم تنفيذ البرتغال التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير في هذه المجالات^(٩).
- ٨- ومنذ الاستعراض الأخير الخاص بها، اعتمدت البرتغال العديد من الأدوات السياسية الشاملة في مجال حقوق الإنسان مثل الخطتين الوطنيتين الثالثة والرابعة لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٧-٢٠١٤ و ٢٠١٨-٢٠٢١)، والخطة الاستراتيجية بشأن الهجرة (٢٠١٥-٢٠٢٠)؛ وخطتي العمل الوطنيتين الثانية والثالثة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠١٤-٢٠١٨ و ٢٠١٩-٢٠٢٢)^(١٠)، والاستراتيجية الوطنية المنقحة لإدماج مجتمعات الروما^(١١) (٢٠١٣-٢٠٢٢) والاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز "البرتغال + المساواة" (٢٠١٨-٢٠٣٠).
- ٩- وفي ٢٠١٨، وقعت البرتغال الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي تعكف الحكومة على وضع خطة وطنية لتنفيذه، كما وقعت الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.
- ١٠- وفي الفترة قيد الاستعراض، يجري تنفيذ عدد من المبادرات العامة لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز فهمها وشعور الجميع بالحق فيها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، عُقد مؤتمر

للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وطوال عام ٢٠١٧، نُظمت سلسلة من المناسبات للاحتفال بمرور ١٥٠ عاماً على إلغاء عقوبة الإعدام في البرتغال^(١٢).

١١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، نظمت وزارة الخارجية مؤتمراً شهد حضوراً كبيراً بعنوان "البرتغال وحقوق الإنسان: التقييم والآفاق والتحديات" لتقييم الولاية الأولى لمجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبرتغال (٢٠١٥-٢٠١٧) وضمت حلقة النقاش الرئيسية ممثلي المجتمع المدني والبرلمان^(١٣). ودُشن بهذه المناسبة إصدار كتاب بعنوان "البرتغال وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة".

١٢- وفي الفصل الثاني من عام ٢٠١٨، نظمت البرتغال عدة مناسبات للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١٤)، والذكرى السنوية الأربعين لانضمام البرتغال إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان^(١٥). وكان الشعار العام لهذه الاحتفالات هو "أحرار ومتساوون"، المستوحى من المادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشملت هذه الاحتفالات تنظيم جلسات علنية ومؤتمرات وحلقات دراسية ومعارض وفعاليات ثقافية وأكاديمية ودورات تدريبية. ونُشرت عدة كتب تتراوح من الدراسات الأكاديمية إلى قصص الأطفال، إلى جانب استحداث موارد وتطبيقات رقمية. وقد وصلت هذه المبادرات إلى جمهور واسع، وشارك فيها كل من المؤسسات العامة والمجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على المدارس والأوساط الأكاديمية، والمسؤولين الحكوميين، والمسؤولين عن إنفاذ القانون وقوات الأمن، وذلك بهدف زيادة الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان. وقد حقق هذا المشروع زخماً، فتواصل بالتالي في عام ٢٠١٩.

١٣- واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وبناء على قرار مجلس الوزراء، فرض أن تستخدم في جميع الوثائق الرسمية للإدارات عبارة "حقوق الإنسان" وليس "حقوق الرجل"^(١٦). وهذه خطوة أخرى نحو المساواة والشمول.

١٤- ولا تزال البرتغال، في العمل الخارجي، تؤيد بقوة وجود نظام متعدد الأطراف قوي ومستقل وفعال لحماية حقوق الإنسان. ولذلك، تسعى البرتغال إلى مواصلة الحوار المفتوح والتعاون البناء مع جميع الدول، وفقاً لروح بناء الجسور والتوصل إلى توافق في الآراء دون التخلي عن القيم والمبادئ الأساسية. وهذا الالتزام يشكل أساس العضوية الأولى للبرتغال في مجلس حقوق الإنسان. وقدمت البرتغال، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، للمرة الأولى عام ٢٠١٦ وللمرة الثانية عام ٢٠١٧، قراراً ابتكارياً بشأن الصحة العقلية وحقوق الإنسان، إلى جانب القرارات التقليدية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التعليم. ومنذ ذلك الحين، تواصلت البرتغال بتقديم هذه القرارات سنوياً في مجلس حقوق الإنسان، كما تقدمت كل سنتين قراراً بشأن "السياسات والبرامج المتصلة بالشباب" في اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي لجنة التنمية الاجتماعية^(١٧).

١٥- والبرتغال ملتزمة التزاماً قوياً بنظام هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك حقيقة أن البرتغال ليس لديها أي تقرير تأخر تقديمه. والبرتغال طرف، دون تحفظات، في ثمان من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وجميع بروتوكولاتها الاختيارية، وتعترف بكامل نطاق اختصاصات اللجان المعنية. والبرتغال لديها دعوة دائمة موجهة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، كما تلقت العديد من الزيارات^(١٨). وهي طرف أيضاً في نظام حقوق الإنسان بمجلس أوروبا^(١٩) وتخضع لرقابة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية وغيرها.

١٦- وكانت البرتغال في طليعة الدول فيما يخص التفاوض بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتعمل على تنفيذها^(٢٠). وأهداف التنمية المستدامة الأساسية مدرجة في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. وفي عام ٢٠١٧، كانت البرتغال واحدة من أوائل البلدان التي قدمت استعراضها الوطني الطوعي عن تنفيذ خطة ٢٠٣٠^(٢١).

ثالثاً- متابعة الاستعراض السابق

ألف- الصكوك الدولية^(٢٢)

- ١٧- جرى، خلال الفترة قيد الاستعراض، التصديق على الاتفاقيات التالية:
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤. ونظرت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في التقرير الأول الذي قدمته البرتغال؛
 - اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين (رقم ١٨٩) في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، التي دخلت حيز النفاذ في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٦؛
 - التعديلات المدخلة على الفقرة ٦ من المادة ٨ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٢٣)؛
 - تعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
 - البروتوكول رقم ١٢ و ١٥ الملحقان بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛
 - اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والتي ستدخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

باء- العنصرية والتمييز العنصري^(٢٤)

- ١٨- في هذا المجال، يتعين تسليط الضوء على التدابير التالية:
- (أ) القانون ٢٠١٧/٩٣ نَقَّح الإطار القانوني لمنع التمييز على أساس الأصل العرقي والإثني واللون والجنسية والأصل ومكان المنشأ، وحظره ومكافحته. وركّز، في جملة أمور، على الإجراءات المتعلقة بالمخالفات الإدارية في كيان واحد، وهو ينص على التطبيق الفعال وفي الوقت المناسب، ويشمل العديد من عوامل وأشكال التمييز، وهي: التمييز على أساس الأصل ومكان المنشأ، والتمييز المتعدد الأشكال، والتمييز نتيجة الارتباط؛
- (ب) اعتماد استراتيجية وطنية للمساواة وعدم التمييز^(٢٥) "البرتغال + المساواة" -^(٢٦). وتؤكد الاستراتيجية، المتوائمة مع خطة ٢٠٣٠، الطابع المتعدد الأبعاد للضرر الناجم عن تداخل مختلف أشكال التمييز، مثل تداخل نوع الجنس مع الأصل القومي أو الإثني. وتضم ثلاث خطط عمل بشأن: '١' المساواة بين المرأة والرجل؛ '٢' منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف

العائلي^(٢٧)، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث^(٢٨)؛^{٣٤} مكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية؛

(ج) الموافقة على الخطة الاستراتيجية للهجرة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بمشاركة ١٣ من الإدارات الحكومية، بتنسيق من اللجنة العليا للهجرة^(٢٩)؛^(٣٠)

(د) إطلاق الجيلين السادس والسابع (٢٠١٦-٢٠١٨ و ٢٠١٩-٢٠٢٠) من "برنامج الخيارات" لتعزيز الإدماج الاجتماعي للأطفال الضعفاء، والشباب، وتحقيق المساواة والتماسك الاجتماعي^(٣١)؛

(هـ) الموافقة على الاستراتيجية المنقحة لإدماج مجتمعات الروما، مع التركيز على مكافحة القوالب النمطية والتمييز ضد الروما^(٣٢)؛

(و) القانون ٢٠١٥/١٣٠ الذي ينقل التوجيه 2012/29/EU الذي يعدل قانون الإجراءات الجنائية^(٣٣)، ويقر القانون الجديد بشأن الضحايا، ويحدد مجموعة من الحقوق والواجبات المنطبقة، وهو ما يؤدي إلى تحسين الإطار القانوني لحماية الضحايا؛

(ز) تنفيذ قوات الأمن التابعة لوزارة الإدارة الداخلية عدة برامج ترمي إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، ومنع نشوب النزاعات في الأحياء المعرضة للخطر^(٣٤). فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج "معاً من أجل الجميع"، الذي أُطلق عام ٢٠١٦^(٣٥)، إلى تدريب ضباط شرطة الأمن العام، المشاركين عن قرب في الأنشطة الشرطية المجتمعية، وتحسين معارفهم ومهاراتهم؛

(ح) ينص القانونان ٢٠١٥/٧٢ و ٢٠١٧/٩٦^(٣٦) على أن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة، مثل الأقليات الإثنية، جرائم يجب منعها على سبيل الأولوية. ويعتبر القانون ٢٠١٧/٩٦ أيضاً الجرائم التي ترتكب بدافع التمييز العنصري أو الديني أو القائم على نوع الجنس، من الجرائم التي يجب منعها على سبيل الأولوية؛

(ط) وفي إطار خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز - مكافحة العنف ضد المرأة، أطلقت الحكومة في عام ٢٠١٨ مشروعاً مبتكراً ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، نقّده وحدات الصحة العامة، في المناطق التي تشهد معدلات الانتشار الأعلى لهذه الظاهرة، إلى جانب الدوائر المحلية والبلديات والمنظمات غير الحكومية. ويشمل ذلك تدريب المهنيين (العاملين في مجالات الصحة، والتعليم، والعدالة، والأمن، والضمان الاجتماعي)، والعمل المجتمعي وحملة حكومية سنوية في مطار لشبونة في أثناء العطلة المدرسية، عندما يعود عدد أكبر من الناس إلى بلدانهم الأصلية.

١٩- عُدلت المادة ٢٤٠ من القانون الجنائي^(٣٧)، المتعلقة بجريمة التمييز والتحريض على الكراهية والعنف، بموجب القانون ٢٠١٧/٩٤، الذي أضاف النسب والإعاقة الجسدية أو النفسية إلى قائمة عوامل التمييز^(٣٨).

٢٠- وفيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية، فإن الشرطة الجنائية لديها وحدة متخصصة لمنع جرائم الكراهية والتحقيق فيها، كما لديها جهة اتصال محددة^(٣٩). ودائرة الادعاء العام لديها أقسام متخصصة في الإدارات الإقليمية فيما يتعلق بالتحقيق الجنائي والملاحقة القضائية، وفي جميع الدوائر القضائية المكلفة بالتحقيق في الجرائم مثل جرائم الكراهية.

٢١- وعقب تقديم تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري^(٤٠)، أنشأت الحكومة في عام ٢٠١٨ فريقاً عاماً متعدد التخصصات^(٤١) لتقييم إمكانية إدراج أسئلة عن المسائل العرقية والإثنية في تعداد السكان لعام ٢٠٢١.

٢٢- وشاركت البرتغال في المشروع الدولي "لنوقف الكراهية" (٢٠١٦-٢٠١٨) الذي يهدف إلى تدريب المهنيين والتوعية من أجل مكافحة جرائم الكراهية وخطاب الكراهية^(٤٢).

منع العنصرية وكره الأجانب والتعصب

٢٣- أُطلق العديد من مبادرات التوعية: مثل "اكتشف لونك!"^(٤٣) وحملات "ألوان المدينة الرمادية"^(٤٤)؛ والأنشطة المنظمة في المدارس العامة مثل المسرحيات، والمناقشات، والمسابقة الوطنية التي تدعو الأطفال والشباب إلى التنافس في كتابة مقالات عن التمييز العنصري؛ والدورات التدريبية وحلقات العمل للعاملين في وسائل الإعلام بشأن كيفية تناول مسائل الهجرة والأقليات العرقية، والإجراءات الرامية إلى مكافحة القوالب النمطية العنصرية في وسائل الإعلام. وفي ٢٠١٦، وقّعت عدة كيانات في الإدارة العامة على ميثاق التنوع في البرتغال.

٢٤- وفي عام ٢٠١٥، أطلقت اللجنة العليا للهجرة موقعاً جديداً على شبكة الإنترنت به قسم مخصص للمهاجرين ونموذج لتقديم الشكاوى على الإنترنت باللغتين البرتغالية والإنكليزية.

خطاب الكراهية^(٤٥)

٢٥- اعتمدت في عام ٢٠١٦ مدونة سلوك لمكافحة خطاب الكراهية والدعاية الإرهابية على شبكة الإنترنت، في إطار الفريق الرفيع المستوى لمكافحة العنصرية وكره الأجانب في الاتحاد الأوروبي، والبرتغال ممثلة فيه. وتضطلع الشرطة القضائية بتنسيق تنفيذ مدونة قواعد السلوك هذه على الصعيد الوطني.

٢٦- وتعد مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت من الأولويات. والبرتغال ملتزمة بمنع التعليقات والمواد العنصرية وتلك التي تنم عن كره الأجانب على شبكة الإنترنت، وبملاحقة مرتكبي هذه الأفعال. ولهذا الغرض، فإن الوحدة الوطنية في الشرطة القضائية، والمعنية بمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، مختصة بحظر المواقع الشبكية التي تنشر محتوى غير قانوني، بما في ذلك المحتوى الذي ينم عن العنصرية أو كره الأجانب.

٢٧- ويهدف مشروع "الإنترنت الآمن" إلى منع ومكافحة المحتوى غير القانوني على الإنترنت، والتقليل إلى أدنى حد من آثاره على المواطنين، وتشجيع الاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت، وزيادة الوعي بشأن مخاطره المحتملة^(٤٦).

٢٨- ويُعدّ خطاب الكراهية الذي يدلي به الزعماء السياسيون جريمة، ولا تزال البرتغال ملتزمة بشدة بمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم^(٤٧).

اللجنة المعنية بالمساواة ومكافحة التمييز العنصري^(٤٨)

٢٩- زاد القانون ٢٠١٧/٩٣ عدد أعضاء اللجنة المعنية بالمساواة ومكافحة التمييز العنصري ووسع نطاق تدخلها، على نحو يسمح لها بجمع الأدلة في حالات التمييز العنصري، والتعامل مع مراحل الإجراءات بأكملها من البداية إلى النهاية^(٤٩). وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير

وآب/أغسطس ٢٠١٨، تلقت اللجنة ٢١١ شكوى، وهو ما يعادل في المتوسط ٢٦ شكوى شهرياً، بزيادة ٧٥,٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وتعزى هذه الزيادة إلى حملات التوعية والتدريب.

٣٠- وتقدم الحكومة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني، خدمات الدعم لضحايا جرائم الكراهية والتمييز^(٥٠).

جيم - الروما^(٥١)

٣١- أفراد مجتمعات الروما في البرتغال لديهم الجنسية البرتغالية. وبإمكانهم الحصول على كامل الخدمات العامة والاستفادة من التدابير الاجتماعية على قدم المساواة مع المواطنين البرتغاليين.

٣٢- وقد نُقحت الاستراتيجية الوطنية لإدماج مجتمعات الروما في عام ٢٠١٨، بمزيد من التدابير العملية، ومؤشرات أوضح وأهداف سنوية، كما مُدّدت فترتها من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢^(٥٢).

٣٣- وفي ٢٠١٥ أطلقت اللجنة العليا للهجرة صندوق لدعم أنشطة الاستراتيجية^(٥٣)، وهو الآن في نسخته الثالثة^(٥٤). والهدف الرئيسي لهذا الصندوق هو تطوير مشاريع في إطار شراكة مع مختلف أصحاب المصلحة، مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة التي تستهدف مكافحة التمييز ضد الروما، وإذكاء الوعي العام. ويعتبر إشراك رابطات الروما والمجتمع المدني أكبر ميزة للصندوق.

٣٤- وفي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، أطلقت المفوضية برنامج دعم رابطات الروما لتشجيع مشاركتها بنشاط في تنفيذ الاستراتيجية.

٣٥- ومنذ عام ٢٠٠٩، يشجع مشروع وسطاء البلديات جماعات الروما على الوصول إلى الهياكل الأساسية والخدمات العامة عن طريق التدريب وتعيين وسطاء طائفة الروما في الخدمات البلدية.

٣٦- وفي عام ٢٠١٨، أطلقت اللجنة العليا للهجرة مشروعاً تجريبياً لوضع ١٢ خطة محلية لإدماج طائفة الروما، وذلك باستخدام صناديق الاتحاد الأوروبي.

٣٧- واعتباراً من ٢٠١٩ ستمول الحكومة البرتغالية برنامج الوساطة مع وسطاء طائفة الروما^(٥٥).

٣٨- وقد نقح القانون ٢٠١٧/٩٣ الإطار القانوني لمنع التمييز في الحصول على السلع والخدمات وتوفيرها، على أساس الأصل العرقي والإثني واللون والقومية والنسب والموطن الأصلي.

التعليم^(٥٦)

٣٩- لا يسمح النظام التعليمي في البرتغال بإنشاء فصول مدرسية منفصلة على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو الثقافة.

٤٠- وإدماج أطفال الروما عملية تسير في اتجاهين، فهي تشمل مجتمع الروما والنظام التعليمي على حد سواء. وضمان تكافؤ الفرص في نيل التعليم والحق فيه، مع احترام قيم وتقاليد المواطنين من الروما، ذو أهمية أساسية.

٤١- ويشكل الانقطاع المبكر عن الدراسة في أوساط أطفال طائفة الروما تحدياً رئيسياً. وتتوخى الاستراتيجية الوطنية لإدماج مجتمع الروما تدابير لضمان وصولهم الفعلي للتعليم، والنجاح فيه، والتعلم مدى الحياة. ويشمل ذلك نشر تاريخ الروما وثقافتهم؛ وآليات للمتابعة

تشرف عليها مفتشية التعليم بغية إدماج أطفال الروما؛ والأنشطة المضطلع بها في إطار "برامج الخيارات" مع شباب الروما المنقطعين عن الدراسة وأسرهم؛ والمنح المقدمة للروما للالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي؛ وتدريب المدرسين وغير المدرسين.

٤٢- وهناك العديد من المبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز نجاح جميع التلاميذ في التعليم وحماية حقوقهم، وعلى وجه الخصوص أولئك الأكثر عرضة للإخفاق في المدرسة و/أو من أوساط فقيرة، وهي تشمل ما يلي:

(أ) "البرنامج الوطني للنجاح في المدارس"، الذي أُطلق في ٢٠١٦ لتعزيز جودة التعليم للجميع ومكافحة الفشل في الدراسة؛

(ب) تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها. وفي عام ٢٠١٧، أجرت المديرية العامة للتعليم دراسة استقصائية في المدارس عن حالة التلاميذ من طائفة الروما، وأصدرت تقريراً في عام ٢٠١٨^(٥٧). وستصدر طبعة ثانية من التقرير بنهاية عام ٢٠١٩، بشأن السنة الدراسية ٢٠١٨/٢٠١٩؛

(ج) وفي إطار "حملة وقف الكراهية"، يدعم المعهد البرتغالي للرياضة والشباب منظمات الشباب والمنظمات غير الحكومية الأخرى في تنظيم أنشطة التعليم غير النظامي التي تعزز حقوق الشباب من الروما، ونبلمهم التعليم، وإدماجهم المهني^(٥٨)؛

(د) وفي عام ٢٠١٦، أُطلق البرنامج التشغيلي للنهوض بالتعليم لتشجيع شباب الروما وتعزيز فرص نيلهم التعليم العالي. وأطلقت نسخة ثانية من البرنامج في عام ٢٠١٧.

العمالة^(٥٩)

٤٣- اتخذت عدة تدابير من أجل تعزيز فرص العمل للروما في إطار الاستراتيجية الوطنية لإدماج مجتمع الروما. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨، حدد معهد التوظيف والتدريب المهني ما مجموعه ١٣ ٩٩١ شخصاً من الروما وطبق تدابير محددة بشأنهم^(٦٠). وقد أنجز المعهد ما مجموعه ٦٤٣ ٣٠ من التدخلات التقنية وفقاً لما تم وضعه في خطط التوظيف المحددة حسب احتياجات أفراد الروما الباحثين عن عمل^(٦١). وعلاوة على ذلك، سُجلت ٨ ٨٨٣ إحالة إلى برامج التوظيف والتدريب المهني، مما أسفر عن إدماج ٤ ٠٠٨ من الروما في تدابير التدريب المهني و٢٠٨ في تدابير التوظيف.

٤٤- وأطلقت اللجنة العليا للهجرة برنامجاً لتعزيز إدماج الروما في سوق العمل عن طريق التدريب المهني، والتدريب في العملي، وتوعية أصحاب العمل.

الإسكان^(٦٢)

٤٥- في عام ٢٠١٥، أجرى معهد الإسكان والإعمار الحضري^(٦٣) دراسة استقصائية عن الأوضاع السكنية لمجتمعات الروما^(٦٤). ونتيجة لذلك، نفذ المعهد برامج لإعادة الإسكان في عدد من البلديات، وعزز برامج إعادة تأهيل الأحياء، وتحسين الظروف السكنية للأسر من الروما في مباني الإسكان العام^(٦٥).

٤٦- وفي أعقاب القرار ٢٠١٧/٤٨ الصادر عن البرلمان، أجرى المعهد دراسة استقصائية على الصعيد الوطني لتحديد احتياجات إعادة الإسكان في كل بلدية. وقد أُنجزت هذه الدراسة في نهاية عام ٢٠١٧، ونُشرت نتائجها الرئيسية في شباط/فبراير ٢٠١٨^(٦٦). وقد شكلت البيانات التي جُمعت أساساً لـ "جيل جديد من سياسات الإسكان" وأفضت إلى اعتماد برنامج إعادة الإسكان "الحق الأول"^(٦٧) وبرنامج "من السكن إلى الموئل"^(٦٨). ويستفيد من هذه البرامج عدد كبير من الأسر من طائفة الروما.

دال - إدماج المهاجرين والفئات المهمشة^(٦٩)

٤٧- عدّل القانون ٢٠١٨/٢ قانون الجنسية (القانون ٨١/٣٧)، مما أدى إلى توسيع نطاق الحصول على الجنسية والتجنس ليشمل الأشخاص المولودين في الأراضي البرتغالية، وتيسير شرط الإقامة القانونية السابقة في البلد.

٤٨- وفي منتصف عام ٢٠١٦، جرى تنقيح شبكة الدعم الوطنية لإدماج المهاجرين من أجل التصدي لتحديات الهجرة^(٧٠). وتتألف الشبكة حالياً من مراكز الدعم الوطنية لإدماج المهاجرين^(٧١) ومراكز الدعم المحلية لإدماج المهاجرين^(٧٢). وقدمت هذه المراكز، بالتعاون الوثيق مع اللجنة العليا للهجرة الدعم المتكامل على الصعيد الوطني والمحلي لتيسير إدماج المهاجرين في البرتغال، بمن فيهم اللاجئون. ويؤدي الوسطاء بين الثقافات من مختلف مجتمعات المهاجرين دوراً رئيسياً في جميع خدمات المركز الوطني لدعم إدماج المهاجرين.

٤٩- وتشمل أنشطة مراكز الدعم هذه تقديم مختلف الخدمات مجاناً وتوفير المعلومات والدعم إلى المهاجرين بعدة لغات، بطريقة متكاملة^(٧٣). ومنذ إنشاء المراكز الوطنية لدعم إدماج المهاجرين في عام ٢٠٠٤، قدمت أكثر من ٤,٥ مليون خدمة شخصية. وقدمت هذه المراكز في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧ أكثر من ٧٠٩.٠٠٠ خدمة.

٥٠- وإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠١٥، نُفذت اللجنة العليا للهجرة ٣٧ خطة على مستوى البلديات لإدماج المهاجرين.

٥١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أُطلق التطبيق الخاص بالمراكز الوطنية لدعم إدماج المهاجرين "MyCNAIM" على الأجهزة المحمولة. ويوجد على موقع اللجنة العليا للهجرة على الإنترنت "منتدى المهاجرين"^(٧٤).

الإسكان^(٧٥)

٥٢- ومن أجل التصدي للأثر السلي للأزمة الاقتصادية، أنشئت السوق الاجتماعية لاستئجار المساكن لضمان حصول الفئات الأكثر ضعفاً على السكن الميسور التكلفة. وفي عام ٢٠١٥، أُطلق "برنامج التأهيل لغرض الاستئجار - برنامج السكن الميسور التكلفة" لتمويل إعادة التأهيل الكامل للمباني التي تكون بحاجة إلى الترميم، وبصورة رئيسية لغرض التأجير.

٥٣- وأطلقت برامج أخرى تتيح إمكانية الحصول على السكن اللائق، مثل "الحق الأول" و"المدخل" (انظر الفصل جيم).

التعليم^(٧٦)

٥٤- تشجع السلطات بشدة التحاق الأطفال المهاجرين (بصرف النظر عن وضعهم القانوني) بنظام التعليم الإلزامي.

٥٥- ويقدم التعليم الإلزامي مجاناً وتحصل الأسر التي ليست لديها موارد اقتصادية كافية على إعانات للنقل المدرسي والغذاء والكتب المدرسية واللوامز المدرسية.

٥٦- ويتوخى النظام التعليمي تدريس اللغة البرتغالية إلى الطلاب الذين تكون لغتهم الأم غير اللغة البرتغالية. ويتاح تدريس البرتغالية كلغة ثانية في نظامي التعليم الأساسي والثانوي. وتوجد منصة إلكترونية، لتعلم اللغة البرتغالية، على موقع اللجنة العليا للهجرة على شبكة الإنترنت^(٧٧).

٥٧- وتقع معظم المدارس التي يشملها "برنامج مناطق التدخلات التعليمية ذات الأولوية" في المناطق التي يعيش فيها عدد كبير من المهاجرين والطلاب ذوي الأصول المهاجرة. وهذه المدارس لها برامج تعليمية محددة تهدف إلى دعم الإدماج الكامل للوافدين الجدد من الطلاب عن طريق دورات تمهيدية في اللغة البرتغالية والتاريخ والجغرافيا والثقافة.

٥٨- ومنذ عام ٢٠٠٨، تنظم اللجنة العليا للهجرة برنامج "اللغة البرتغالية للجميع" للمهاجرين واللاجئين. ويركز البرنامج على تدريس اللغة البرتغالية للأشخاص العاملين أو الباحثين عن عمل في قطاعات البيع بالتجزئة، ودور الإيواء، ومحلات التجميل، والبناء والتشييد والهندسة المدنية. وفي عام ٢٠١٧، نُظمت ٤٢٥ دورة تدريبية حضرها ١١ ٣٩٠ مشاركاً، حصل منهم ٥ ٣٣٤ على شهادات.

٥٩- ويجري تشجيع الاندماج عن طريق الثقافة. ويُعدّ "معرض الكُتاب المجهولين"، الذي تُنظم بإشراف المفتشية العامة للأنشطة الثقافية، مثلاً على ذلك. فقد أتاح للأشخاص الذين يعيشون في بيئات محرومة فرصة إظهار أعمالهم الفنية، وهو ما يسלט الضوء على الثراء والتنوع الثقافي للبيئات التي قدموا منها.

الوصول إلى الخدمات العامة الملائمة^(٧٨)

٦٠- الصحة من المجالات ذات الأولوية في إدماج المهاجرين. ويحصل المهاجرون النظاميون وغير النظاميين على الخدمات الصحية الوطنية بنفس شروط حصول المواطنين البرتغاليين عليها^(٧٩). ويُعفى القصّر والحوامل من الرسوم، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، وكذلك ملتمسو اللجوء واللاجئون وأسرههم.

٦١- ويولى اهتمام خاص لتدريب المهنيين الصحيين من أجل تعزيز الإنصاف في حصول الفئات الضعيفة من السكان على الخدمات الصحية الوطنية^(٨٠).

٦٢- ويقدم "برنامج دعم المرضى الأجانب" دعماً خاصاً في مجال الرعاية الصحية للمواطنين من البلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا على أساس اتفاقات التعاون الثنائية في القطاع الصحي^(٨١). وتقدم البرتغال الرعاية الصحية للأفراد العسكريين من البلدان الناطقة بالبرتغالية وتيمور الشرقية في مستشفى القوات المسلحة.

٦٣- والسجل الوطني للقصّر الأجانب ذوي الوضع غير النظامي، الذي تديره اللجنة العليا للهجرة منذ عام ٢٠٠٤، مصمم على نحو فريد يرمي إلى ضمان حصول الأطفال على خدمات الرعاية الصحية والتعليم قبل المدرسي والتعليم المدرسي.

- ٦٤- وتشمل الخطة الاستراتيجية للهجرة (٢٠١٥-٢٠٢٠) عدة تدابير عن الصحة والهجرة، ولدى المركز الوطني لدعم إدماج المهاجرين في لشبونة مكتب للصحة يقدم الخدمات الشخصية.
- ٦٥- ويُكفل في المحاكم وفي مرافق الشرطة حق المتهمين الأجانب في الحصول على المساعدة، دون تكاليف إضافية، بتوفير مترجم شفوي مناسب في أي مرحلة من الإجراءات، على النحو المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية^(٨٢).

العمالة^(٨٣)

- ٦٦- يسعى معهد التوظيف والتدريب المهني إلى تلبية احتياجات بعض الفئات الضعيفة، بمن فيهم ضحايا العنف العائلي واللاجئون، بوضع منهجيات وإجراءات محددة من أجل المساعدة على إدماجهم مهنيًا^(٨٤). وتقدم اللجنة العليا للهجرة الدعم للمهاجرين عن طريق المركز الوطني لدعم إدماج المهاجرين، وشبكة مكاتب التدريب المهني للمهاجرين، ومكتب دعم العمالة.
- ٦٧- ووضعت المديرية العامة للأنشطة الاقتصادية كتيب، وُزِع على المهاجرين، يحوي معلومات عن كيفية بدء نشاط تجاري في البرتغال. وفي عام ٢٠٠٩، أُطلق مشروع تجريبي لتشجيع المهاجرين على مباشرة الأعمال الحرة. ووسع نطاق هذا المشروع في السنوات الأخيرة، وهو ينظم دورات تدريبية عن بدء الأنشطة التجارية، كما يوفر الدعم المالي^(٨٥). وفي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨، حضر ٢٠٦٨ مشاركاً ١٢٣ دورة تدريبية، كما أنشئ ١٦٨ نشاطاً تجارياً.
- ٦٨- وأُطلق في أيار/مايو ٢٠١٨، المشروع التجريبي "Refujobs" لتيسير وضمان الحصول على عروض التدريب، والفرص الوظيفية، وفرص العمل الحر للاجئين^(٨٦).

النساء المهاجرات^(٨٧)

- ٦٩- تتوخى الخطة الاستراتيجية للهجرة والاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز تدابير ملموسة لتعزيز المساواة ودعم مسألة إدماج المهاجرات شخصياً ومهنيًا ومدنيًا. وللمرة الأولى، تعمم الاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز صراحةً منظوراً متعدد الجوانب للسياسات المتصلة بالمساواة.
- ٧٠- وفيما يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، تضع الاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز تدابير محددة الأهداف للتدخل لفائدة المهاجرات، بما في ذلك عن طريق تدريب المهنيين المعنيين.

التدابير الرامية إلى معالجة أوجه التفاوت في التمتع بحقوق الإنسان والتي تؤثر على الفئات الضعيفة^(٨٨)

- ٧١- تساهم البرتغال بفاعلية في إدارة حالة الهجرة واللاجئين في السياق الأوروبي عن طريق المشاركة في العمليات الدولية لإنقاذ اللاجئين واستضافتهم^(٨٩). واستضافت البرتغال، في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين، ١٥٥٢ لاجئاً. وتعهدت بقبول ١٠١٠ لاجئين من تركيا ومصر بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بموجب إطار الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين.

٧٢- ولمعالجة أوجه التفاوت في التمتع بحقوق الإنسان والتي تؤثر على المهاجرين واللاجئين الداخلين إلى البلد، اتخذت عدة تدابير هي:

- يقدم المركز الوطني والمراكز المحلية لدعم إدماج المهاجرين خدمات الترحيب والاستقبال، بما في ذلك الترجمة وتعلم اللغة، من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للمتسبي اللجوء واللاجئين وغيرهم من المستفيدين من الحماية الدولية؛
- وسّعت اللجنة العليا للهجرة نظام التوعية بالعمل التطوعي عن طريق "منبر موجهي المهاجرين"^(٩٠)؛
- أنشئت وحدة لدعم إدماج اللاجئين داخل اللجنة العليا للهجرة، وأعدت "مجموعة مواد للترحيب" باللاجئين، تتضمن معلومات عن البرتغال، تُرجمت إلى خمس لغات^(٩١)؛
- نظمت اللجنة العليا للهجرة والمركز البرتغالي للاجئين دورات تدريبية عن اللاجئين وقانون اللجوء، في ١١٢ بلدية^(٩٢)؛ ووُضع بروتوكولان بشأن اللاجئين بين اللجنة الأولمبية البرتغالية ورابطة الأخصائيين النفسيين في البرتغال؛ ونظمت اللجنة العليا للهجرة ومنبر دعم اللاجئين حلقة دراسية في ٢٠١٧ عن "استضافة اللاجئين وإدماجهم"^(٩٣)؛
- يسهم "برنامج المدارس الآمنة" الذي يديره الحرس الجمهوري الوطني^(٩٤) في الإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب من الأوساط الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة، ولا سيما أطفال المهاجرين والأقليات الإثنية^(٩٥)؛
- توقيع بروتوكول تعاون في عام ٢٠١٧، لتعزيز إدماج اللاجئين في سوق العمل، بين معهد التوظيف والتدريب المهني، ومنبر دعم اللاجئين، وفريق التفكير ودعم روح المواطنة لدى الشركات؛
- تعاون معهد التوظيف والتدريب المهني مع المنظمة الدولية للهجرة في دورات للتوعية بشأن سوق العمل الوطنية والخدمات التي توفرها الدائرة الحكومية للعمالة للاجئين.

هاء- المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة^(٩٦)

الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والقضاء على التمييز^(٩٧)

- ٧٣- بدأت الاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز دورة جديدة على أساس نهج شامل (انظر الفصل باء) وهي تعزز التعاون بين الإدارة العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ونهج الاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز نهج عملي لديه مؤشرات وأهداف سنوية^(٩٨).
- ٧٤- وقد عدّل القانون ٢٠١٥/٨٣ القانون الجنائي، بإدراج جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وجريمة الزواج القسري والأعمال التحضيرية المرتبطة بها، امتثالاً لاتفاقية اسطنبول.
- ٧٥- وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، وافق البرلمان على مشروع القانون الحكومي الذي يعدّل "قانون التكافؤ" بهدف زيادة عتبة نوع الجنس الممثل تمثيلاً ناقصاً لتصل إلى ٤٠ في المائة في قوائم المرشحين للبرلمان الوطني، والبرلمان الأوروبي، والهيئات الانتخابية في البلديات وأعضاء المجالس المحلية^(٩٩).

٧٦- وأطلق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، البرنامج المبتكر لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية^(١٠٠) لتهيئة الظروف الملائمة للمرأة والرجل من أجل تحقيق التوازن في الحياة بأنماطها المهنية والشخصية والأسرية^(١٠١). وتفاوضت البرتغال بشأن تمويل جديد من منح المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي وفرت ٧ ملايين يورو للمشاريع الرامية إلى تعزيز برنامج تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية، والقضاء على العنف ضد المرأة حتى عام ٢٠٢٤^(١٠٢).

٧٧- وما فتئت الحكومة تنفذ تدريجياً الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتنص ميزانية الدولة لسنة ٢٠١٩ على أن تدمج جميع الدوائر والهيئات الحكومية المنظور الجنساني في ميزانياتها، كما ينبغي أن تحدد هذه الميزانيات البرامج أو الأنشطة أو التدابير التي تخضع لتحليل الأثر الجنساني في عام ٢٠١٩.

٧٨- وتنص ميزانية الدولة لعام ٢٠١٩ على أن تتخذ الحكومة تدابير لدعم مقدمي الرعاية غير الرسميين، وتحديدًا عن طريق تعزيز الحماية الاجتماعية لهم وتدريبهم^(١٠٣).

مكافحة التمييز ضد المرأة في سوق العمل^(١٠٤)

٧٩- توضح التدابير التالية التزام البرتغال بمكافحة التمييز ضد المرأة في مكان العمل:

- أقر القانون ٢٠١٨/٦٠ التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة عن العمل المتساوي والعمل ذي القيمة المتساوية؛
- يعرف القانون ٢٩١٧/٦٢ العتبات الدنيا لكل من الجنسين في المجالس والهيئات الإشرافية في الشركات العامة (٣٣ في المائة) والشركات المسجلة في البورصة (٢٠ في المائة اعتباراً من عام ٢٠١٨ و ٣٣ في المائة اعتباراً من عام ٢٠٢٠). ويجب على الشركات إعداد ونشر خطط سنوية لتحقيق المساواة؛
- وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، وافق البرلمان على مشروع القانون الحكومي الذي يحدد ما لا يقل عن ٤٠ في المائة لكل من الجنسين من وظائف كبار المسؤولين في الإدارة العامة، وفي الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية؛ وروابط المهنيين والجمعيات العامة؛
- ينص المرسوم بقانون ٢٠١٨/٨٤ على تقديم دعم مالي لأرباب العمل الذين يوظفون العاطلين الباحثين عن العمل من الجنس الممثل تمثيلاً ناقصاً في مهنة معينة؛
- أطلقت لجنة المساواة في العمل والتوظيف أدواتين جديدتين على شبكة الإنترنت (دراسة استقصائية للتقييم الذاتي، ونظام حساب الفجوة في الأجر بين الجنسين) تمكنان الشركات من تحليل هياكل أجور الموظفين وفهم ما إذا كانت الفروق في الأجر قائمة على أساس نوع الجنس؛
- مشروع الدراسة الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت، التي جمعت بيانات عن الوقت الذي يستغرقه الرجل والمرأة في العمل بأجر وبدون أجر؛
- في عام ٢٠١٤، جمع مشروع "التحرش الجنسي والمعنوي في مكان العمل" بيانات ورفع مستوى الوعي بشأن التحرش المعنوي والجنسي في سوق العمل؛
- يعزز القانون ٢٠١٧/١٣ نظام منع التحرش في مكان العمل.

٨٠- وتنظم الهيئة البرتغالية المعنية بظروف العمل حملات تفتيش (في ٢٠١٧: جرى تفتيش ٨٦ من الكيانات، شملت ما مجموعه ٥٣٢ عاملاً^(١٠٥))؛ وتنظم مبادرات للتوعية بشأن المساواة وعدم التمييز، تستهدف الطلاب والعمال وأرباب العمل والمجتمع المدني؛ ولديها خط اتصال هاتفي ساخن، ويتضمن موقعها على شبكة الإنترنت معلومات محددة عن هذه المواضيع^(١٠٦).

واو- مكافحة العنف ضد المرأة^(١٠٧)

٨١- تعتبر خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز/مكافحة العنف ضد المرأة، إلى جانب الشبكة الوطنية لدعم ضحايا العنف العائلي من الأدوات الأساسية لمنع العنف ضد المرأة ومكافحته^(١٠٨). وتركز خطة العمل الجديدة على ستة أهداف استراتيجية، هي: (١) استئصال التسامح الاجتماعي بشأن العنف ضد المرأة، وإذكاء الوعي، وتعزيز ثقافة اللاعنف، وحقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز؛ (٢) تقديم الدعم والحماية بتوسيع نطاق التدخل وتعزيزه؛ (٣) التدخل لملاحقة الجناة، وتعزيز ثقافة المساءلة؛ (٤) تدريب المهنيين؛ (٥) البحث في السياسات العامة ورصدها وتقييمها؛ (٦) منع ومكافحة الممارسات التقليدية الضارة، لا سيما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج القسري، وزواج الأطفال.

٨٢- ويوفر القانون البرتغالي إطاراً قانونياً كاملاً وشاملاً بشأن التحقيق والملاحقة القضائية في جريمة العنف العائلي. وقد عدّل القانون ٤٤/٢٠١٨ مؤخراً المادة ١٥٢ من القانون الجنائي التي تعرّف جريمة العنف العائلي، وذلك بإضافة ظرف مشدد جديد، وهو النشر على الإنترنت أو بأي وسيلة أخرى من وسائل النشر، للبيانات الشخصية المتعلقة بخصوصية أحد الضحايا دون موافقته، وتحديدًا الصورة أو الصوت. وفي هذه الحالة، تُشدد العقوبة^(١٠٩).

٨٣- ويجب أن تخصص جميع الجهات الحكومية مبالغ في الميزانية السنوية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة الذي زاد بنسبة ٦٧ في المائة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩.

٨٤- وفي أعقاب التقييم الذي أجراه فريق الخبراء التابع لمجلس أوروبا بشأن العمل لمكافحة العنف ضد المرأة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تعكف البرتغال على إعداد تدابير تشريعية لتنفيذ توصيات الفريق^(١١٠).

جمع البيانات^(١١١)

٨٥- ينص القانون ١٢٩/٢٠١٥ على جمع البيانات عن العنف العائلي، وتم بموجبه إنشاء قاعدة بيانات عن العنف العائلي تشرف عليها الأمانة العامة لوزارة الإدارة الداخلية.

٨٦- وتصدر الوزارة، في كل عام، تقريراً عن حالات العنف العائلي، استناداً إلى المعلومات الواردة من الشرطة، يحتوي بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وتُستخدم، في جميع أنحاء البلد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أداة موحدة للإخطار وتقييم المخاطر، مما يتيح جمع إحصاءات أكثر دقة وتفصيلاً. والبيانات متاحة على موقع وزارة الإدارة الداخلية على شبكة الإنترنت. وتقوم وزارة العدل بجمع إحصاءات رسمية عن إقامة العدل، وهي متاحة على شبكة الإنترنت^(١١٢).

٨٧- وتخضع حالات القتل في سياق العنف العائلي للتحليل بآثر رجعي، ويُستفاد من تحليل هذه الحالات في تنفيذ المنهجيات الوقائية الجديدة والإجراءات الواجبة.

٨٨- وتهدف خطة العمل الجديدة لمكافحة العنف ضد المرأة إلى تحسين الإحصاءات والمعارف بشأن هذه المسألة عن طريق وضع مؤشرات إحصائية قطاعية، ودراسة استقصائية عن العنف القائم على نوع الجنس، وتشجيع الدراسات التقييمية.

آليات تقديم الشكاوى^(١١٣)

٨٩- يعزز القانون ٢٠٠٩/١١٢ الوصول الفعلي إلى آليات تقديم الشكاوى^(١١٤)، وقد تم بموجبه إنشاء الشبكة الوطنية لدعم ضحايا العنف العائلي التي تتألف من لجنة المواطنة والمساواة بين الجنسين^(١١٥)، ومعهد الضمان الاجتماعي، وخدمات مراكز الإيواء ودعم الضحايا، وغير ذلك من الهيئات الحكومية، وخط اتصال هاتفي للمساعدة على نطاق البلد.

٩٠- وينص القانون ٢٠٠٩/١٠٤^(١١٦) على حق ضحايا العنف العائلي في الوصول على نحو فعال إلى آليات التعويض، ويتيح إمكانية دفع إجمالي مبلغ التعويض مقدماً إذا كانت ضحية العنف العائلي تعيش في حالة ضائقة مالية.

٩١- وقد عزز القانون الجديد حقوق الضحايا (انظر الفصل باء)، وألغى التكاليف القانونية على ضحايا العنف العائلي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٩٢- وتنص المادة ٦٧-ألف من قانون الإجراءات الجنائية على مفهوم أوسع نطاقاً لمصطلح "ضحية"، لا يشمل فقط الشخص المتضرر مباشرة من الجريمة، بل أيضاً أفراد الأسرة الذين يعانون نتيجة لتلك الجريمة.

٩٣- وهناك طرق مختلفة للتشجيع على الإبلاغ عن الحالات. فالعنف العائلي جريمة عامة؛ ولذلك، يوجد عدد من الكيانات العامة المعنية بتلقي الشكاوى، بصورة شخصية أو عبر الإنترنت^(١١٧). ولدى الحرس الجمهوري الوطني وشرطة الأمن العام غرف خاصة لخدمات دعم الضحايا؛ (يبلغ مجموعها ٤٤٧ غرفة). وسيتم تجهيز مراكز الشرطة الجديدة، وتلك التي ستخضع لتغييرات هيكلية، بهذه الخدمة.

٩٤- وتُنظم حملات سنوية للتوعية بوجود الخط الهاتفي الساخن للمساعدة وخدمات الشبكة الوطنية لدعم ضحايا العنف العائلي، كما أُطلق تطبيق للأجهزة المحمولة (انظر أدناه).

الحصول على الحماية^(١١٨)

٩٥- بعد تقديم شكوى رسمية، يُمنح الضحايا الوضع المخصص للأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص، ومن حق ضحايا العنف العائلي الحصول على تدابير الدعم.

٩٦- وتشرف الشبكة الوطنية لدعم ضحايا العنف العائلي على مراكز الدعم والملاجئ المخصصة للإيواء لفترات قصيرة أو طويلة، وفقاً لمختلف مستويات تقييم المخاطر، وتقوم بأنواع متعددة من التدخلات لفائدة الضحايا وأطفالهن.

٩٧- ولدى البرتغال ٤٠ مركزاً لإيواء النساء والقاترين، بما في ذلك مركز إيواء للرجال يتسع لستة أشخاص، ومراكز إيواء للنساء ذوات الإعاقة والنساء المصابات بأمراض عقلية (تتسع لـ ١٧ امرأة). ويوجد ٢٦ مركزاً للطوارئ خاصة بالنساء تُخصص واحد منها للرجال وواحد للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

٩٨- وهناك ١٢٢ مركزاً للدعم، بينها مراكز مخصصة للنساء ضحايا العنف الجنسي، وأخرى للرجال ضحايا العنف العائلي والاعتداء الجنسي، ومراكز للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

٩٩- ومنذ عام ٢٠١٦، تقدم الحكومة الدعم إلى الشبكة الوطنية لدعم ضحايا العنف العائلي، ولا سيما من خلال شراكات مع البلديات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، لضمان التغطية بخدمات الشبكة على الصعيد الوطني واستدامتها تبعاً لخصائص المناطق. واعتمدت لوائح جديدة في عام ٢٠١٨ بشأن تنظيم وأداء الشبكة من حيث تقديم المشورة والإيواء في حالات الطوارئ وتوفير مراكز لإيواء ضحايا العنف العائلي^(١١٩).

١٠٠- وأعدت لجنة المواطنة "دليل موارد"^(١٢٠) وأطلقت في عام ٢٠١٧ تطبيقاً عن طريق الهاتف النقال بشأن العنف العائلي يوفر معلومات عن كافة عمليات الدعم المتاحة، وعن كيفية تقديم شكوى أو طلب الحصول على معلومات^(١٢١).

١٠١- وفيما يتعلق بإدارة الرعاية الصحية الوطنية، فقد عزز القانون رقم ٢٠١٧/٥٦٥٥ النموذج المتكامل للتدخل في حالات العنف بين الأشخاص، وذلك عن طريق أفرقة تابعة للآليات المعنية بمسألة الوقاية من العنف بين البالغين، ووضّح بعض المسائل المتعلقة بعملها.

١٠٢- ومن أجل تعزيز تدريب المهنيين المعنيين، ولا سيما في مجال العدالة (المدعون العامون والقضاة والمحامون وكتاب المحاكم) وقوات الأمن وتدريب العاملين في الحقل الصحي (الأطباء والمرضى والموظفون الإداريون)، وضعت لجنة المواطنة بروتوكولات لتوفير فرص تدريب أكثر ملاءمة^(١٢٢).

التحقيق ومقاضاة الجناة^(١٢٣)

١٠٣- القانون ٢٠١٥/٧٢ والقانون ٢٠١٧/٩٦ (انظر الفصل بء) يعتبران العنف العائلي جريمة ينبغي أن تحظى بالأولوية من أجل الوقاية منها والتحقيق فيها.

١٠٤- وفي عام ٢٠١٨، أنشأ المدعي العام فريق عمل بشأن العنف العائلي من أجل تحديد استراتيجيته في هذا الصدد، بما في ذلك اعتماد أفضل الممارسات وتوحيد الإجراءات في المحاكم الجنائية وفي محاكم الأسرة والأطفال^(١٢٤).

١٠٥- وتزايد وتيرة التحقيق والملاحقات القضائية المتعلقة بضحايا العنف العائلي، فضلاً عن عدد الأشخاص المدانين بهذه الجريمة في المحاكم الجنائية الابتدائية: من ٦٦١ ١ في عام ٢٠١٤ إلى ٩٠٩ ١ في عام ٢٠١٧^(١٢٥).

١٠٦- وفي إطار المنح المقدمة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ستجرى دراسة في عام ٢٠١٩ لتقييم فعالية التدابير المطبقة بحق الجناة وتحديد الاحتياجات اللازمة للتحسين.

العنف العائلي وأثر الصعوبات الاقتصادية على الأسر^(١٢٦)

١٠٧- الحقوق القانونية لضحايا العنف العائلي تجذب اهتماماً خاصاً بموجب القانون ٢٠٠٩/١١٢، الذي يتضمن تدابير تهدف إلى ضمان تحقيق اكتفاء الضحايا واستقلالهم مالياً.

١٠٨- ويمكن للضحايا الذين يواجهون صعوبات اقتصادية أن يستفيدوا من دخل الإدماج الاجتماعي، وتُعطى الأولوية لدراسة الطلبات المقدمة من ضحايا العنف العائلي الأولوية^(١٢٧).

١٠٩- وتم في عام ٢٠١٦ إطلاق دليل للممارسات الفضلى للأعمال التجارية بشأن منع ومكافحة العنف العائلي الجنساني. ونُظمت عدة حلقات عمل ومؤتمرات بشأن الوقاية من العنف العائلي ومكافحته وتكلفتها على القطاع الخاص، وقد استهدفت الشركات ورابطات الأعمال التجارية، والنقابات، وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

زاي- الأطفال

التصدي لفقر الأطفال^(١٢٨)

١١٠- تدرك السلطات البرتغالية أثر الأزمة المالية فيما يتعلق بفقر الأطفال. وفي أعقاب الأزمة المالية، وسعيًا إلى التخفيف من آثارها، اتخذت عدة تدابير لتحسين حالة الأسر المعيشية الضعيفة الحال المعيلة لأطفال. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- مراجعة مقياس التكافؤ المطبق لحساب دخل الإدماج الاجتماعي من أجل زيادة نسبة المبلغ المدفوع لكل شخص بالغ من ٥٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة من القيمة المرجعية للإعانة، ومن ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة بالنسبة للأطفال؛
- تحديث حساب مقدار إعانات الأطفال على أساس مستويات المداخيل الثلاث الأولى للأسر المعيشية وزيادة الحد الأعلى لإعانة الطفل من ٢٠ إلى ٣٥ في المائة للأسر وحيدة العائل؛
- إضافة زيادة بنسبة ١٠ في المائة لإعانات البطالة التي تدفع للآباء العاطلين عن العمل.

١١١- والحكومة عازمة على إعادة تقييم الإطار الوطني للإعانات الاجتماعية من أجل مواصلة التصدي لفقر الأطفال والشباب.

الحماية الأمثل لحقوق الأطفال^(١٢٩)

١١٢- خلال الفترة قيد النظر، تم تعزيز النظام الوطني للنهوض بالأطفال وحمايتهم. وفي عام ٢٠١٧، جرى تعديل القانون المتعلق بالنهوض بالأطفال والشباب المعرضين للخطر وحمايتهم، وأنشئت هيئة جديدة هي اللجنة الوطنية لتعزيز حقوق الأطفال والشباب وحمايتهم^(١٣٠). ومُنحت اللجنة صلاحيات واسعة النطاق تعزز صون وحماية حقوق الأطفال والشباب. ونظرًا لأزمة الهجرة الأخيرة المتنامية، تركز هذه اللجنة على استقبال وإدماج الأطفال المهاجرين واللاجئين، ولا سيما الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

١١٣- وجرى تنقيح العديد من القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتبني، وحماية الأطفال والشباب، والوصاية التربوية وممارسة المسؤوليات الوالدية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للعدالة المراعية للطفل والتوصيات المقدمة الى البرتغال من اللجنة المعنية بحقوق الطفل^(١٣١).

١١٤- ومن المفيد تسليط الضوء على بعض التعديلات ذات الصلة:

- الإلزام بتوكيل محام للطفل في سياق الإجراءات المتعلقة بالوصاية المدنية والإجراءات الجنائية عندما تتعارض مصالح الطفل مع مصالح الوالدين أو عندما يطلب الطفل ذلك في المحكمة؛

- حظر الإفصاح عن معلومات تتعلق بالإجراءات الجنائية قد تمكن من كشف هوية الطفل الضحية (سلوك يُعاقب عليه باعتباره جريمة تتعلق بعدم الامتثال للقانون)؛
- حق الطفل في إطلاق إجراءات الوصاية المدنية؛
- الإلزام بإصدار أرقام هوية جديدة للطفل المتبنى؛
- إنشاء سجل جنائي يتضمن هويات الأشخاص المدانين بجرائم ضد حرية الطفل في تحديد هويته الجنسية وحرية الجنسية؛
- القيام على وجه السرعة بتحديد مسؤوليات الأبوين في حالات العنف العائلي وغيره من أشكال العنف في سياق الأسرة؛
- تطبيق شروط خاصة لمنح تصاريح الإقامة وتجنيس الأطفال والشباب من جنسيات أجنبية الذين تم وضعهم في مؤسسة تابعة للدولة أو مؤسسة مماثلة؛
- الحظر العام لأي علاج أو تدخل طبي يؤدي إلى تغيير جسدي أو في الصفات الجنسية لطفل ثنائي الجنس إلى أن تتضح هويته الجنسية؛
- تعزيز الحماية القانونية للخصوصية على شبكة الإنترنت؛
- تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتجريم الزواج القسري وأفعال التحضير لممارسته، وجريمة إغواء الأطفال.

١١٥- وقد أنشئ في عام ٢٠١٧ مكتب لشؤون الأسرة والأطفال والشباب في ديوان المدعي العام، وذلك للقيام بمجملّة أمور منها دراسة وتعزيز أفضل الممارسات لتحسين عمل المدعين العامين بوصفهم مدافعين عن حقوق الأطفال، ولتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف السلطات القضائية وغيرها من السلطات العاملة في هذا المجال، ولتحسين الإجراءات وجمع البيانات في هذا المضمار.

١١٦- والبرتغال ملتزمة بحماية مصالح الطفل الفضلى حيث تشجع إجراءات الوساطة من خلال نظام الوساطة الأسرية: بلغ عدد إجراءات الوساطة ٤٣٤ في عام ٢٠١٦ و ٣٠٠ في عام ٢٠١٧ (١٣٢).

١١٧- وهي تعكف على إعداد استراتيجية وطنية جديدة لحقوق الطفل ترمي إلى تحسين تنفيذ مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل.

التعليم الابتدائي والثانوي لجميع الأطفال (١٣٣)

١١٨- اعتمدت البرتغال الحق في التعليم الابتدائي والثانوي الشامل لجميع الأطفال بغض النظر عن وضعهم القانوني. والتدابير المتعلقة بالسياسة التعليمية التي تُحدد على المستوى المركزي يتم تطبيقها بطريقة غير تمييزية.

١١٩- وبدأ منذ العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ سريان قانون جديد بشأن التعليم الإلزامي يتعلق بتوفير التعليم المجاني قبل المدرسي الشامل لجميع الأطفال من سن الرابعة، ووضع آليات لقياس إمكانية توسيع نطاقه ليشمل الأطفال من سن الثالثة.

١٢٠- ومن أجل الاستجابة لتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي ومواصلة مراعاة الالتزامات بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وافقت البرتغال على نظام قانوني جديد بشأن التعليم الجامع. وأدخلت تغييرات على الطريقة التي تنظم بها المدارس وهيكل الدعم بغية تحديد التدابير اللازمة لدعم التعلم والإدماج في جميع مراحل التعليم الإلزامي^(١٣٤).

١٢١- ويحصل الأطفال المهاجرون على الدعم الاجتماعي المدرسي. وتيسيراً لاستقبال وإدماج هؤلاء التلاميذ، أنشأت المدارس أفرقة متعددة التخصصات. ويجتهد الاختصاصيون في مجال علم النفس المدرسي في التعاون مع مراكز التدريب المهني (انظر الفصل لام) تعزيزاً لإدماج التلاميذ (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٨ سنة).

١٢٢- وعقب تقرير وزاري مؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تم توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل الأطفال والشباب الذين قدموا طلبات لالتماس الحماية الدولية أو المستفيدين من هذه الحماية بالفعل.

١٢٣- وتقدم إدارة المظالم التابعة للمفتشية العامة للتعليم والعلوم المساعدة في إطار الشكاوى المتعلقة بالتمييز والإقصاء ضد الشباب في المدارس وتتولى معالجة تلك الشكاوى.

١٢٤- وتكفل دائرة شؤون الأجانب والحدود حماية حقوق الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، بالتعاون المباشر مع اللجنة الوطنية لتعزيز حقوق الأطفال والشباب، ومع المدعي العام. وهناك كيانات أخرى مثل المجلس البرتغالي لشؤون اللاجئين (لديه مركز إيواء مخصص للأطفال اللاجئين) ومعهد الضمان الاجتماعي، تكون في مقدمة الجهات التي تستقبل اللاجئين، إلى جانب اللجنة العليا للهجرة التي تُعنى بمسألة الإدماج. ويوضع هؤلاء الأطفال في المركز البرتغالي لشؤون اللاجئين إلى أن يبلغوا الثامنة عشرة.

حاء- الأسر/ كبار السن^(١٣٥)

١٢٥- اعتمد بموجب القانون ٢٠١٨/٤٩ نظام "البالغون المرافقون"، الذي حل محل الأنظمة السابقة المتعلقة بالبالغين الضعفاء. ويهدف هذا النظام الجديد إلى توفير استجابة ملائمة تلي احتياجات البالغين غير القادرين، بسبب مرض أو إعاقة أو سلوك، على التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم بشكل كامل وشخصي. وقد يكون تطبيق هذا النظام مطلوباً قبل عام واحد من وصول الشخص المعني سن البلوغ، ويصبح نافذاً في تلك اللحظة.

التوعية المجتمعية بشأن العنف العائلي واحتياجات كبار السن والأطفال

١٢٦- في إطار الخطة الوطنية الخامسة لمكافحة العنف العائلي، نظمت قوات الأمن برامج توعية وإرشاد لكبار السن باعتبارهم ضحايا محتملين للجريمة، لا سيما فيما يتعلق بمنع تعرضهم للاحتيال وغيره من أنواع الجرائم، مع التركيز بشكل خاص على النساء الأكثر عرضة للخطر، مثل اللاتي يعشن في مناطق ريفية. وتتوخى الاستراتيجية الوطنية للمساواة وعدم التمييز تحقيق هدف محدد يتمثل في تعزيز تمكين النساء والرجال الضعفاء اجتماعياً واقتصادياً، بمن فيهم كبار السن، وتعمل على تحسين التدخل في حالات العنف العائلي المتعلق بالنساء كبيرات السن.

١٢٧- وأجريت دراسة عن "الشيخوخة والعنف" بهدف تحديد وتقييم العنف التي يتعرض لها كبار السن في سياق الأسرة^(١٣٦).

١٢٨- وأُخذت تدابير في السنوات الأخيرة تستهدف كبار السن و/أو السكان المحتاجين للمساعدة لتشجيعهم على الاستقلال والخروج من دور الرعاية. ومن الأمثلة على ذلك، إنشاء مراكز ليلية، وتوسيع نطاق خدمات الدعم المنزلي وتحسينها، مما يسمح لكبار السن بالبقاء في دورهم والتمتع بحياة يومية مستقلة، مع ضمان سلامتهم أثناء الليل. كما بدأ تنفيذ الشبكة الوطنية للرعاية المستمرة المتكاملة التي استُحدثت في عام ٢٠٠٦.

١٢٩- وتم تكثيف التعاون بين الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية من أجل كفالة سلامة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما بعد فترات تلقي العلاج بالمستشفى. وفي عام ٢٠١٥، تم إعداد ونشر "دليل مفصل بشأن الصحة والضمان الاجتماعي وتنظيم حالات الخروج من المستشفيات" (١٣٧).

١٣٠- وتُعطى الأولوية لمواصلة الاستثمار في خدمات رعاية الأطفال: معدل تغطية مرحلة الطفولة المبكرة (صفر-٣ سنوات) ارتفع من ٢٠,٣ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٤٩,٢ في المائة عام ٢٠١٤ وإلى ٥١,١ في المائة عام ٢٠١٥ (١٣٨)؛ وازدادت الإعانات الأسرية للأطفال في الأسر وحيدة العائل، والاستحقاقات الأسرية واستحقاقات الطفل، وتم تعزيز حقوق الوالدين بالموافقة على إجازة والدية تتراوح مدتها من ١٥٠ إلى ١٢٠ يوماً تُمنح للوالدين بصورة متزامنة. وتمت زيادة الإجازة الأولية الممنوحة للأب من ١٠ إلى ١٥ يوماً.

مساعدة الأسر في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية

١٣١- اتخذت تدابير ترمي إلى تعزيز الدخل المتاح للأسر المعيشية، ولا سيما الأضعف حالاً والمعرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر والاستبعاد، من قبيل أسر العمال أصحاب الأجور المنخفضة، وكبار السن الذين يعيشون على معاشات تقاعدية متدنية والأطفال (١٣٩)، ويشمل ذلك، في جملة أمور، ما يلي:

- الزيادة التدريجية في الحد الأدنى للأجور (من ٥٠٥ يورو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٥٣٠ يورو في عام ٢٠١٦ وإلى ٥٨٠ يورو في عام ٢٠١٨ ثم إلى ٦٠٠ يورو في عام ٢٠١٩)؛
- استئناف تعديل المعاشات التقاعدية حسب مؤشر التضخم اعتباراً من بداية عام ٢٠١٦، على أن ينعكس ذلك بصورة فورية على متوسط المعاشات المتدنية؛
- إعادة صرف المبلغ المرجعي للدعم الاجتماعي الممنوح لكبار السن وزيادته لاحقاً (إلى ٥٠٥٩ يورو في السنة في عام ٢٠١٦، و٥٠٨٤,٣٠ يورو في عام ٢٠١٧، و٥١٧٥,٨٢ يورو في عام ٢٠١٨، و٥٢٥٨,٦٢ يورو في عام ٢٠١٩)؛
- تعديل قيمة استحقاقات الطفل والإعانة الإضافية الممنوحة للأطفال ذوي الإعاقة؛
- تنقيح الإطار القانوني للاستجابات الاجتماعية مثل مراكز الرعاية النهارية وخدمات الدعم المنزلي بهدف تحسين دعم الأسر؛
- القيام تدريجياً بإعادة دخل الإدماج الاجتماعي إلى مستوياته الأعلى السابقة اعتباراً من الربع الأول لعام ٢٠١٦، بهدف استعادة مستويات حماية الأسر الفقيرة.

طاء- الاتجار بالبشر

مكافحة الاتجار بالبشر^(١٤٠)

١٣٢- تم تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر^(١٤١) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بنسبة ٩٢,٤ في المائة^(١٤٢).

١٣٣- وتتضمن الخطة الرابعة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٨-٢٠٢١) تدابير ترمي إلى إذكاء الوعي بشأن الاتجار بالبشر، وحصول الضحايا على حقوقهم وتعزيز مكافحة شبكات الجريمة المنظمة، وتعزيز التدخل من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية والبروتوكولات.

١٣٤- وأنشأت دائرة شؤون الأجانب والحدود وحدة لمكافحة الاتجار بالبشر تابعة لإدارة التحقيق المركزية تشمل مسؤولياتها الوقاية من الاتجار والتحقيق فيه. كما أن تعزيز مراقبة الحدود، والتعاون عبر الحدود والتعاون الدولي، وإنشاء ثلاثة أفرقة متخصصة تابعة لإدارة شؤون الأجانب لديها مهارات في مجال التحقيق الجنائي، من شأنه أن يتيح اتباع نهج متكامل لمكافحة الاتجار بالبشر في جميع نقاط الحدود الدولية. وتنظم دائرة شؤون الأجانب والحدود برامج مستمرة للتوعية والتدريب في مجال الاتجار بالبشر.

١٣٥- وتتعاون الشرطة القضائية بنشاط مع دوائر الشرطة الجنائية الأخرى لمنع الاتجار بالبشر والتحقيق فيه، وتتعاون مع أفرقة متعددة التخصصات لتحديد الضحايا المحتملين.

١٣٦- وثمة ما يثير القلق بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في القطاع الخاص. وتعمل وزارة الاقتصاد على تعزيز التوعية بالاتجار بالبشر ونشر الممارسات الجيدة. وهي تنظم، بالتعاون مع وزارة الإدارة الداخلية، حلقة عمل للتوعية لفائدة الشركات ووكالات التوظيف.

الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمل والاتجار بالأطفال^(١٤٣)

١٣٧- تنص المادة ١٦٠ من القانون الجنائي على فرض عقوبة مشددة عندما يكون الضحية طفلاً، وتجرم الاتجار بالبشر لأغراض التبنّي والاستغلال في العمل. والمادة ١٨٥-ألف (٣) من القانون ٢٠٠٧/٢٣، المعدل بالقانون ٢٠١٢/٢٩، تعاقب كل من يستغل أجنبياً قاصراً في العمل بطريقة غير نظامية بالسجن لمدة تصل إلى عامين أو بغرامة تصل إلى ٤٨٠ يورو.

١٣٨- وتشمل الخطة الوطنية الرابعة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر تدابير ترمي إلى القضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالأشخاص، وتكفل حظر استخدام الأطفال واستغلالهم في العمل. ويولي مكتب المدعي العام اهتماماً خاصاً لقضايا الاتجار بالبشر المتعلقة بضحايا أطفال في سياق الظاهرة الجديدة للهجرة الدولية أو المرتبطة بنزع وزراعة الأعضاء^(١٤٤).

١٣٩- وفي عام ٢٠١٨، افتتحت البرتغال مأوى للأطفال ضحايا الاتجار بالبشر تموله الحكومة وتديره منظمة غير حكومية. وسيكون جزءاً من آلية الإحالة الوطنية إلى جانب مراكز الإيواء الثلاثة القائمة لضحايا الاتجار بالبشر.

١٤٠- ويولي اهتمام خاص للأطفال الضحايا، باعتبارهم فئة ضعيفة الحال. وتم وضع مبادئ توجيهية للمهنيين بشأن كيفية التصرف، وتزويدهم بعناوين المنظمات المتخصصة في دعم الأطفال، أي تحديداً الخط الهاتفي الأوروبي للتبليغ عن الأطفال المفقودين.

- ١٤١ - وفيما يخص جمع البيانات/التقارير الإحصائية، فإن التقارير الفصلية والسنوية التي يعدها المرصد المعني بمسألة الاتجار بالبشر تتضمن فصولاً مستقلة عن الاتجار بالأطفال^(١٤٥).
- ١٤٢ - وأُنجز منذ عام ٢٠١٤ عدد من مشاريع وأنشطة التوعية، وقد أعد المرصد المعني بالاتجار بالبشر واللجنة المعنية بالمواطنة والمساواة بين الجنسين^(١٤٦) كتيباً ومنشورات عن التسول القسري^(١٤٧).
- ١٤٣ - وتم تنظيم حملات للتوعية بمسألة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمل والاتجار بالأطفال، مع التركيز على الاستغلال في الجنس، والاستغلال في العمل والتسول القسري، والاستغلال في العمل المرتبط بالزراعة^(١٤٨) والاتجار بالأطفال^(١٤٩).
- ١٤٤ - ونظمت الإدارة المعنية بظروف العمل، بالتعاون مع لجنة المواطنة والمساواة بين الجنسين، برنامجاً تدريبياً بشأن استغلال اليد العاملة^(١٥٠). والإدارة المعنية بظروف العمل لديها حالياً ٣١٤ مفتشاً وتشكّل جزءاً من شبكة دعم ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم.
- ١٤٥ - وتقوم الإدارة المعنية بظروف العمل وأجهزة إنفاذ القانون بتنظيم عمليات تفتيش منتظمة بصورة مشتركة ومستقلة للأماكن ذات الصلة بمسألة الاتجار بالبشر (مواقع البناء والمزارع، والمطاعم والأماكن الترفيهية الليلية).

الملاحقة القضائية ومساعدة الضحايا^(١٥١)

- ١٤٦ - القانون ٢٠١٥/٧٢ والقانون ٢٠١٧/٩٦ (انظر الفصل باء) يعتبران الاتجار بالبشر جريمة ينبغي أن تحظى بالأولية من أجل الوقاية منها والتحقيق فيها^(١٥٢). وتسعى السلطات البرتغالية إلى تكييف تدابيرها لمكافحة الأشكال الجديدة للاتجار والاستغلال في العمل عن طريق اعتماد تشريعات جديدة^(١٥٣).
- ١٤٧ - وتواصل البرتغال اتخاذ تدابير لتعزيز آليات إحالة الضحايا وحمايتهم، فضلاً عن آليات التعاون بموجب الخطط الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر.
- ١٤٨ - وهناك أفرقة إقليمية متخصصة متعددة التخصصات تعمل مع ضحايا الاتجار، بالتعاون الوثيق مع موظفين من الحكومة ومنظمات غير حكومية، هي تحديداً وكالات إنفاذ القانون والمراكز الثلاثة لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر ومراكز الحماية. والهدف هو تيسير الاستقرار العاطفي للضحايا وإعادة إدماجهم اجتماعياً.
- ١٤٩ - وبموجب قانون الإجراءات الجنائية، بصيغته المعدلة بالقانون ٢٠١٥/١٣٠ (انظر الفصل باء)، فإن ضحايا جرائم العنف أو الجرائم العنيفة بشكل خاص (التي تشمل الاتجار بالبشر) يعتبرون "من الضحايا الأشد ضعفاً". ويُعفى ضحايا الاسترقاق والاتجار بالبشر من تكاليف الدعاوى القضائية أثناء الإجراءات الجنائية.
- ١٥٠ - وتم تحسين جمع البيانات وتحليلها، مع إدراج فصل مخصص لمسألة الاتجار بالبشر في التقرير السنوي المتعلق بالأمن الوطني الذي يعده المرصد المعني بالاتجار بالبشر ودائرة شؤون الأجانب والحدود. وسيحل نظام الرصد الأوروبي للاتجار بالبشر محل قاعدة البيانات الوطنية، مما يتيح تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والعمر بالنسبة للضحايا والمشتبه فيهم.

باء- عنف الشرطة، وإنفاذ القانون، والسجون، ونظام القضاء^(١٥٤)

١٥١- يعدّ التدريب في مجال حقوق الإنسان من أولويات القوات والدوائر الأمنية، بما في ذلك دائرة شؤون الأجانب والحدود. ويتم توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان في البداية وأثناء الخدمة على حد سواء^(١٥٥). ويشمل تدريب أفراد حرس السجون مجال حقوق الإنسان، والتعددية الثقافية، والتدريب على أساليب التواصل والتعامل المتبادل بين الأشخاص، فضلاً عن التدريب على أساليب السيطرة وتقييد الحركة.

١٥٢- ويجري التحقيق على النحو الواجب في أي تقرير عن الاستخدام المفرط للقوة وإساءة المعاملة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أو حراس السجون. وتكفل الشرطة القضائية اتخاذ التدابير اللازمة من أجل التحقيق على وجه السرعة وبصورة وافية في جميع الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة وإساءة المعاملة من جانب أفراد الشرطة والحراس ضد محتجزين أو غيرهم من المواطنين. وفيما يتعلق بالمفتشين التابعين للشرطة القضائية نفسها، فقد بدأ اتخاذ العديد من الإجراءات التأديبية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، وهناك ٩ حالات لم يُبت فيها بعد.

١٥٣- وعملاً بالأمر الصادر عن وزارة الإدارة الداخلية ووزارة العدل رقم ٢٠١٦/١١٨٣٨، إذا ظهرت أي علامات تعذيب أو إساءة معاملة على الأشخاص عند إيداعهم السجن بعد أن كانوا محتجزين لدى شرطة الأمن العام أو الحرس الوطني الجمهوري أو الشرطة القضائية، يجب على المديرية العامة لإعادة التأهيل ودائرة السجون^(١٥٦) أن تبلغ على الفور المفتشية العامة للشؤون الداخلية^(١٥٧) والمفتشية العامة للهيئة القضائية^(١٥٨). وقد أدى التعميم ١/٢٠١٧ إلى تحسين آليات الكشف عن علامات التعذيب أو المعاملة القاسية التي يتعرض لها السجناء^(١٥٩). وقد وقّعت المديرية العامة لإعادة الإدماج ودائرة السجون بروتوكولا مع المعهد الوطني للطب الشرعي تتولى بموجبه المديرية العامة توفير التدريب للموظفين الطبيين العاملين في مرافق السجون، مع التركيز على الإجراءات الواجب اتباعها في حالات الادعاءات المتعلقة بإساءة المعاملة والإيذاء.

١٥٤- وفي الآونة الأخيرة، توصلت المديرية العامة لإعادة الإدماج ودائرة السجون إلى اتفاق مع رئيس نقابة المحامين البرتغالية يتعلق بإنشاء مكاتب للمشورة القانونية في السجون يستخدمها المحامون لتقديم المعلومات والمشورة القانونية للسجناء بالمجان.

١٥٥- ويقوم المفتش العام للشؤون الداخلية بإجراء عمليات تفتيش منتظمة دون إشعار مسبق لوحدة شرطة الأمن العام والحرس الوطني الجمهوري، بغرض التحقق من مشروعية الإجراءات التي تتخذها الشرطة.

١٥٦- وتتولى جهات سيادية بتفتيش مرافق السجون بانتظام - المدعون العامون، وأعضاء الحكومة والبرلمان بشكل أساسي - وأمين المظالم (إما بهذه الصفة أو بصفته آلية وقائية وطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب)، فضلاً عن ممثلي المنظمات الدولية^(١٦٠).

السجون^(١٦١)

١٥٧- تولى أهمية قصوى لتحسين الظروف المعيشية في مرافق السجون، بما في ذلك الأماكن المخصصة للسجناء، مع توفير التدريب والأنشطة المهنية لهم.

١٥٨- وفي عام ٢٠١٧، أصدرت وزارة العدل تقريراً عن نظام السجون والأحداث يحدد استراتيجية مدتها ١٠ سنوات (٢٠١٧-٢٠٢٧) لإعادة هيكلة مرافق السجون والمراكز التعليمية وإعادة تأهيلها. ويحدد التقرير الحاجة إلى مرافق سجون جديدة وفقاً لأعداد السجناء والجوانب الجغرافية، كما يحدد الهياكل الأساسية التي تحتاج إلى إعادة تأهيل، والنقص في الموارد البشرية والمادية. وترمي الحلول المقترحة إلى وضع حد للمشاكل الفعلية من قبيل إبعاد السجناء، ولا سيما النساء، عن مجتمعاتهم المحلية، وتشغيل مرافق ضخمة تتسع لأكثر من ٦٠٠ نزيل.

١٥٩- وأدخل القانون رقم ٢٠١٧/٩٤ تعديلات كبيرة على نظام تنفيذ الأحكام: '١' إلغاء أحكام السجن خلال عطلات نهاية الأسبوع والأحكام الشبيهة بالاحتجاز؛ و'٢' تمديد المدة القصوى لعقوبة السجن الفعلية (من عام إلى عامين) مما يسمح بقضاء فترة العقوبة في الإقامة الجبرية، كبديل للسجن. وقد ساهمت هذه التعديلات بشكل كبير في الحد من معدلات الحبس، فأدت بالتالي إلى حل مشكلة اكتظاظ السجون. ومنذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، انخفض عدد نزلاء السجون بنسبة ١٠,٤ في المائة^(١٦٢).

١٦٠- وفيما يتعلق بالظروف الصحية في السجون، يستفيد السجناء من نظام الرعاية الصحية الوطني. وفي عام ٢٠١٧، أنشئ فريق عامل لتحسين وصول السجناء إلى نظام الرعاية الصحية الوطني. واعتمد الفريق إجراءات جديدة مثل إنشاء شبكة إحالة لتوفير خدمات الرعاية الصحية في إطار نظام الرعاية الصحية الوطني وكفالة حصول جميع السجناء على الاستشارات الطبية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي. ويجري تنفيذ مشروع في بعض السجون للتطبيق عن بعد.

١٦١- وتعدّ الأولوية للوصول إلى الرعاية في مجال الصحة العقلية في السجون والإصلاحات. وفي عام ٢٠١٨، حدثت زيادة كبيرة في قدرات وحدات الصحة العقلية وتم تعزيز خدمات أطباء وأخصائيي العلاج النفسي في السجون، سواء المقيمين أو الذين يعملون بنظام تقديم الخدمات عند الطلب.

١٦٢- والأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً منافية للقانون ولا تقع عليهم مسؤولية جنائية بسبب اضطرابات عقلية، يتم احتجازهم في مرافق علاجية أو أمنية، ويستحسن أن تكون وحدات للصحة العقلية خارج مرافق السجون. وهناك صك قانوني جديد يخضع للإجراءات التشريعية بشأن شروط إيداع هؤلاء الأشخاص في وحدات الطب النفسي التابعة لنظام الرعاية الصحية الوطني. وقد زاد عدد الأماكن المتاحة في نظام الرعاية الصحية الوطني، وتم إنشاء لجنة لتقييم إمكانية زيادة الأماكن المتاحة عن طريق القطاع الاجتماعي.

١٦٣- وجميع السلطات المختصة تدرك أن لجميع المحتجزين الحق في الوصول إلى حمام وتكفل لهم هذا الحق.

نظام العدالة^(١٦٣)

١٦٤- في عام ٢٠١٦، قدمت الحكومة خطة عمل لتحديث نظام العدالة تتضمن ١٢٠ تدبيراً تستند إلى أربع ركائز استراتيجية هي: الكفاءة والابتكار والقرب الجغرافي وإضفاء الطابع الإنساني على العدالة. وهي تهدف إلى المساهمة في توفير نظام عدالة يتسم بالمرونة والشفافية والملاءمة، من خلال تبسيط الإجراءات واعتماد أدوات وتكنولوجيات جديدة، وتوفير معلومات أوضح للمواطنين^(١٦٤).

١٦٥- والجهود التي تبذلها البرتغال لمعالجة القضايا المتراكمة قد حققت نتائج كبيرة في السنوات الماضية^(١٦٥).

كاف- التثقيف وتوفير المعلومات والتدريب في مجال حقوق الإنسان

التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين^(١٦٦)

١٦٦- تتعاون البرتغال مع الشركاء من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها^(١٦٧). وهي تقدم قرارات من خلال مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة^(١٦٨).

التثقيف والتدريب^(١٦٩)

١٦٧- تضطلع وزارة التعليم، بالتعاون مع مختلف الشركاء في القطاع العام والمجتمع المدني، بأنشطة توعية وتثقيف بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك أنشطة التدريب أثناء الخدمة للمعلمين ومديري المدارس.

١٦٨- وفي عام ٢٠١٦، أنشئ فريق عامل يُعنى بالتربية الوطنية يتألف من خبراء ومعلمين وموظفين إداريين، وكُلّف بوضع استراتيجية في هذا المجال. واستناداً إلى تقرير هذا الفريق، أُطلقت استراتيجية وطنية جديدة للتربية الوطنية في عام ٢٠١٧. وتعزز هذه الاستراتيجية الطابع الشامل للتربية الوطنية في جميع المستويات التعليمية، ووضعت مادة دراسية إلزامية تسمى "المواطنة والتنمية" لطلاب الدوريتين الثانية والثالثة. وهناك جدول يتضمن مواضيع إلزامية لجميع مراحل التعليم، بما في ذلك حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والعلاقات بين الثقافات، والتنمية المستدامة، والبيئة والصحة. ويجب أن يكون لجميع مجموعات المدارس منسق لحقوق الإنسان وخطة تضعها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. ومن أجل تنفيذ الاستراتيجية في كل مدرسة، أطلقت وزارة التعليم برنامج تدريب للمعلمين أثناء الخدمة في مجال "المواطنة والتنمية". وفي العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، نظمت وزارة التعليم دورة تدريب مفتوحة عبر شبكة الإنترنت شارك فيها ٨٤٥ معلماً.

١٦٩- ويوفر مركز الدراسات القضائية التدريب في مجال حقوق الإنسان للقضاة والمدعين العامين في جملة مجالات منها الاجتهادات القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومسألة الاتجار بالبشر، والعنف العائلي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمصالح الفضلى للطفل، وإعمال الحقوق الأساسية، وحالة الفئات الضعيفة من الشباب البالغين والأطفال. وتشهد البرامج التعليمية المتعلقة بحقوق الإنسان زيادة في الجامعات البرتغالية، ولا سيما في كليات الحقوق، على مستوى الدراسات الجامعية والدراسات العليا.

١٧٠- ونظمت وزارة الاقتصاد أنشطة توعية لفائدة ممثلي قطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والنقابات والأوساط الأكاديمية وعمامة الجمهور في مجال المواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

١٧١- ويتم تقديم التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من قبل وزارة الدفاع والقوات المسلحة، ولا يقتصر ذلك على نطاق مهمتيهما داخل البرتغال فحسب، بل أيضاً في إطار البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام والتعاون العسكري التقني.

١٧٢- وفي عام ٢٠١٨، أطلق مكتب المدعي العام موقعا شبكيا جديدا يشمل إنشاء صفحة خاصة بحقوق الإنسان تتضمن طائفة واسعة من المعلومات والوثائق عن حقوق الإنسان^(١٧٠). وقامت وزارة الشؤون الخارجية بالشيء نفسه في عام ٢٠١٩^(١٧١).

لام- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها^(١٧٢)

١٧٣- تشكل الثقافة الركيزة الأساسية للديمقراطية والهوية الوطنية والابتكار والتنمية المستدامة. ويعد الوصول إلى الإبداع الثقافي والتمتع به من الأولويات، وهناك العديد من التدابير الرامية إلى كفالة وجود ثقافة تشاركية ومتاحة للجميع، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

١٧٤- ويحصل الطلاب والشباب والعاطلون عن العمل وكبار السن فوق الخامسة والستين على رسوم مخفضة لزيارة المعالم الأثرية الوطنية والمتاحف والمسارح. ويسمح للأطفال بالدخول مجاناً في بعض الحالات. وتتعاون هذه الكيانات تعاوناً وثيقاً مع المدارس من أجل تعزيز سبل الوصول إلى الثقافة وحفز الإبداع. وأطلقت خطط وطنية في مجالي القراءة والسينما من أجل تعزيز المبادرة بمحو الأمية الثقافية.

العمالة^(١٧٣)

١٧٥- مثلما ورد في التقرير المؤقت، يقوم معهد التوظيف والتدريب المهني بتنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز التوظيف، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي^(١٧٤)، والتدريب المهني للباحثين عن العمل منذ فترة طويلة/طويلة للغاية الذين تجاوزت أعمارهم الحادية والثلاثين، علاوة على تنظيم برنامج يشجع هؤلاء الأشخاص على العمل في قطاعات الفنون والحرف اليدوية.

١٧٦- وفي الآونة الأخيرة، أقر معهد التوظيف والتدريب المهني المبادرات التالية:

- "دعم التوظيف": دعم مالي يقدم لأصحاب العمل الذين يوقعون عقود عمل دائمة أو محددة المدة (١٢ شهراً كحد أدنى) مع شخص عاطل عن العمل مسجل في مركز توظيف. كما يدعم تحويل عقود العمل: حصول صاحب العمل على مكافأة إذا قام بتحويل عقد عمل محددة المدة إلى عقد عمل دائم؛
- "منح التدريب المهني": توفر التدريب العملي لدى مؤسسة في القطاع الخاص من أجل تعزيز إدماج الشباب في سوق العمل أو لإعادة تدريب العاطلين الباحثين عن العمل^(١٧٥)؛

- "عقود التوظيف - الإدماج و"عقود التوظيف - الإدماج + " ترمي إلى تعزيز قابلية توظيف العاطلين الباحثين عن عمل، وإعدادهم وتحسين مهاراتهم عن طريق إبقائهم على اتصال بسوق العمل.

١٧٧- واعتمد معهد التوظيف والتدريب المهني منهجية جديدة تسمى "نموذج الدعم الشخصي من أجل التوظيف" بغية تعزيز الدعم المقدم للأشخاص الذين يحصلون على إعانات البطالة. ولدى المعهد كذلك تدابير لإعادة التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.

التقليل إلى أدنى حد من أثر الأزمة المالية^(١٧٦)

١٧٨- في عام ٢٠١٠، قبلت البرتغال التحدي الأوروبي المتمثل في تخليص ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من براثن الفقر بحلول عام ٢٠٢٠ (استراتيجية أوروبا لعام ٢٠٢٠).

١٧٩- والبرتغال ملتزمة بمحاربة فقر الأطفال، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، ولا سيما الأسر المحرومة، وبضمان توفير الحماية الاجتماعية الكافية والمستدامة مع تشجيع قيام سوق عمل شامل للجميع من أجل معالجة مشكلة البطالة التي تستمر لفترات طويلة/طويلة للغاية، وبطالة الشباب وفقر الأشخاص العاملين.

١٨٠- وفي مجال التعليم، يستمر تقديم الدعم، لا سيما للأطفال الأضعف حالا، بهدف ضمان حصولهم على التعليم. وعلى سبيل المثال، يحصل حوالي ٤٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة على وجبات مدرسية مجانية بالإضافة إلى وسائل النقل المدرسي، والكتب المدرسية واللوازم المدرسية المستهلكة.

١٨١- انظر الفصلين 'زاي' و'حاء'.

نظام الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة^(١٧٧)

١٨٢- التغييرات التي أدخلت لتحسين نظام الضمان الاجتماعي تشمل ما يلي: تم في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ تحديث شروط الرعاية الطويلة الأجل؛ وتمت زيادة إعانة البطالة بنسبة ١٠ في المائة للأزواج الذين يعولون أطفالا، وللأسر وحيدة العائل إذا كان لا يحصل على نفقة؛ وتم اعتماد إعانة اجتماعية جديدة في عام ٢٠١٦ للعاطلين عن العمل لفترات طويلة؛ وأعيد العمل بالتحديث السنوي للمعاشات التقاعدية ومعاشات العجز عن العمل.

١٨٣- انظر الفصلين 'زاي' و'حاء'.

مكافحة أمية الكبار عن طريق التعليم/التدريب^(١٧٨)

١٨٤- تم في عام ٢٠١٧ إنشاء برنامج جديد لتعليم وتدريب الكبار. ومن المتوقع حدوث زيادة كبيرة في الاستثمار في توطيد وتوسيع المراكز المتخصصة (مراكز التأهيل)، وكذلك الاستثمار في أدوات جديدة، مثل نظام تسجيل المؤهلات والكفاءات (Qualifica Passport) وإنشاء موقع الكتروني مخصص. وتم تنفيذ حملة إعلامية عامة.

١٨٥- وأطلقت في عام ٢٠١٨ "خطة وطنية لمحو أمية الكبار" تستهدف السكان البالغين ذوي المهارات المتدنية الذين يجدون صعوبة في الوصول إلى الفرص التي توفرها مراكز التأهيل.

١٨٦ - ومحاربة الأمية، تم توسيع شبكة المدارس الثانوية في إطار نظام تجديد المعارف، وأطلقت تجربة رائدة للتعليم عن بعد للطلاب الذين لا يستطيعون الوصول إلى مدارس التعليم الثانوي العامة التي تنفذ نموذج تجديد المعارف.

١٨٧ - وهناك برنامج "القراءة بلا حدود"، وهو شراكة تضم المديرية العامة للكتب، والمحفوظات والمكتبات والمديرية العامة لإعادة الإدماج والسجون، وهو يهدف إلى توسيع نطاق ممارسة القراءة ليشمل أماكن جديدة، مثل السجون.

الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي^(١٧٩)

١٨٨ - واصلت البرتغال تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لخدمات المياه ٢٠١٤-٢٠٢٠. وتؤكد هذه الخطة أن المياه والصرف الصحي هما من حقوق الإنسان^(١٨٠).

حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية^(١٨١)

١٨٩ - لا تغفل البرتغال أعمال حقوق المزارعين وسكان الريف. ويتم إيلاء اعتبار خاص لاحتياجاتهم المحددة والدور الحاسم الذي يضطلعون به في المجتمع^(١٨٢).

١٩٠ - ويهدف قانون الزراعة الأسرية (المرسوم بقانون رقم ٢٠١٨/٦٤)، المعتمد في عام ٢٠١٨، إلى تعزيز وسيلة الإنتاج هذه، مع الاعتراف بخصوصيتها الاقتصادية والإقليمية والاجتماعية والبيئية. وتساهم الزراعة الأسرية في الحفاظ على المناطق الريفية والتماسك الاجتماعي والإقليمي وفي حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ميم - المجتمع المدني^(١٨٣)

١٩١ - تشجع البرتغال مشاركة منظمات المجتمع المدني في إعداد جميع التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقدم إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وكذلك للاستعراض الدوري الشامل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، جرى التشاور مع منظمات المجتمع المدني عند إعداد هذا التقرير^(١٨٤). كما تشجع مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاستعراض الدوري الشامل^(١٨٥).

نون - تدابير أخرى

الحوار بين الثقافات^(١٨٦)

١٩٢ - اللجنة العليا للهجرة ملتزمة بتعزيز الحوار بين الثقافات، وذلك من خلال الوحدة المعنية بالحوار بين الثقافات التي تضم حوالي ٢٠ مدربا^(١٨٧).

١٩٣ - وفي عام ٢٠١٢، أطلقت المديرية العامة للتعليم واللجنة العليا للهجرة، بالتعاون مع مؤسسة أغا خان في البرتغال، مبادرة منح المدارس شعار التفاعل بين الثقافات. ويمنح الشعار للمدارس التي تحتل مكانة بارزة في مكافحة التمييز وتعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع إدماج الطلاب المنتمين إلى أقليات، مما يؤدي بالتالي إلى منع التسرب المدرسي المبكر ونجاح الطلاب في تعليمهم. وقد منح شعار التفاعل بين الثقافات لـ ٢٨ مدرسة في عام ٢٠١٧.

١٩٤ - وشبكة المدارس الحائزة على شعار التعليم المتعدد الثقافات، الذي أطلقتها اللجنة العليا للهجرة والمديرية العامة للتعليم ومؤسسة أغا خان في البرتغال عام ٢٠١٦، تضم في الوقت الراهن ٢٣ مدرسة. ويشجع هذا الشعار على احترام الاختلافات، ويعترف بثناء التنوع، ويتبنى بالتالي المبادئ الرئيسية للتعليم المتعدد الثقافات.

١٩٥ - وفي عام ٢٠١٥، أنشأت اللجنة العليا للهجرة الفريق العامل المعني بالحوار بين الأديان، الذي يهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز الحوار بين الأديان فيما بين مختلف الطوائف الدينية في البرتغال^(١٨٨). وتقوم اللجنة سنوياً بتنظيم اجتماع مشترك بين الأديان لفائدة الشباب من أجل مناقشة مسألة التنوع الديني. وفي عام ٢٠١٧، شارك ١٩ شاباً في هذه المناسبة ووضعوا ميثاقاً للحوار بين الأديان.

المساعدة الإنمائية الخارجية^(١٨٩)

١٩٦ - تقلصت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البرتغال بشكل حاد في عام ٢٠١٢، بعد الزيادة التي شهدتها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ويعزى هذا التراجع إلى آثار برنامج التكيف الاقتصادي والمالي الذي خضعت له البرتغال حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤، فضلاً عن انخفاض استفادتها من فرص الائتمان الميسرة/القروض المتاحة للبلدان الشريكة. وحدث التعافي في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، تؤكد الاتجاه التصاعدي حيث وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٣٣٨ مليون يورو. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البرتغال ٠,١٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠١٧ (معدل المساعدة إلى الناتج القومي الإجمالي)، وهو ما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٦^(١٩٠).

سين - استشراف المستقبل

١٩٧ - يشكل إعمال حقوق الإنسان أولوية راسخة بالنسبة للبرتغال. وهي تسعى باستمرار إلى تحسين أدائها في هذا المضمار. وبالنسبة للمستقبل، تتمثل التحديات الرئيسية في التقيد بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وحماية عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتعزيز قيم الديمقراطية. ويكتسي التعاون الوثيق مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية أهمية بالغة لتعزيز الحوار، وتحديد التحديات الناشئة والبحث عن حلول فعالة.

١٩٨ - والبرتغال ملتزمة التزاماً قوياً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً للوعد المنصوص عليه في خطة عام ٢٠٣٠ بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، فإن هذه الأهداف قادرة على الإسهام بشكل كبير في إعمال حقوق الإنسان للجميع.

١٩٩ - وستسعى البرتغال إلى ضمان أن تكون الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قائمة على حقوق الإنسان. والتوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل يمكن أن تسهم في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

Notes

- ¹ In 2014, Portugal accepted 139 out of 151 recommendations made during its second UPR.
- ² The PNHRC, created by Resolution of the Council of Ministers No. 27/2010, of 8 April, is responsible for intergovernmental coordination with the aim of promoting an integrated approach to HR policies. It was established following a commitment expressed by Portugal during its first UPR, in December 2009.
- ³ Namely the departments responsible for Foreign Affairs; Finance; National Defence; Internal Administration; Justice; Culture; Science, Technology and Higher Education; Education; Labour, Solidarity, Solidarity and Social Security; Health; Economy; Environment and Energy Transition; Agriculture, Forestry and Rural Development; Migration; Citizenship and Gender Equality; as well as the Prosecutor General's Office.
- ⁴ https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/session19/PT/InterimReport-2nd_cycle_Portugal.pdf.
- ⁵ https://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf.
- ⁶ <https://www.direitoshumanos.mne.pt/en/the-pnhrc/background>.
- ⁷ MFA.
- ⁸ <https://www.direitoshumanos.mne.pt>.
- ⁹ <https://www.direitoshumanos.mne.pt/en/documentation/human-rights-indicators>.
- ¹⁰ In 2018 by order of the Portuguese Chief of the Army Staff several Plans for gender equality and for the implementation of the United Nations Security Council (UNSC) Resolution 1325 on women, peace, and security were approved.
- ¹¹ "Roma" is the generic term used internationally since the first World Romani Congress in London in 1971. The term "Roma" used in the Council of Europe refers to Roma, Sinti, Kale and related groups in Europe, including Travelers and the Eastern groups (Dom and Lom), and covers the wide diversity of the groups concerned, including persons who identify themselves as "Gypsies". While the Portuguese Roma Communities recognise the negative connotation that the term "Ciganos" is often associated with, these Communities prefer this expression as they feel it best represents their values and customs.
- ¹² In 1867, Portugal was one of the first countries to adopt a law to abolish the death penalty for civil crimes: <http://150anosdaabolicaoapenademorteempotugal.dglab.gov.pt/en/1304-2>.
- ¹³ Speakers included Catarina Albuquerque, former UN Special Rapporteur on the HR to safe drinking water and sanitation and Executive Chair of the NGO Sanitation and Water for All, Pedro Neto, Executive Director of Amnesty International Portugal and José Manuel Pureza, member of the Portuguese Parliament.
- ¹⁴ UDHR.
- ¹⁵ <https://www.comemoracoesdireitoshumanos.gov.pt>.
- ¹⁶ <https://dre.pt/web/guest/home/-/dre/118717737/details/maximized>.
- ¹⁷ UNGA.
- ¹⁸ E.g. the Special Rapporteur on the independence of judges and lawyers (27 January-3 February 2015); the Special Rapporteur on the right to adequate housing and the Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation (5-13 December 2016). The latter conducted a new visit to Portugal in January 2018. The United Nations Subcommittee on Prevention of Torture made its first visit to Portugal from 1 to 10 May 2018.
- ¹⁹ CoE.
- ²⁰ SDG.
- ²¹ <https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/portugal>.
- ²² Recommendations 125.2; 126.1; 126.2; 127.1; 127.2; 127.3; 127.4; 127.5.
- ²³ ICERD.
- ²⁴ Recommendations 126.6; 126.13; 126.14; 126.15; 126.16; 126.18; 126.19; 126.20; 126.21; 126.22; 126.23; 126.24; 126.25; 126.26; 126.27; 126.28; 126.45; 127.9; 127.10; 127.12; 127.13; 127.14; 127.15; 127.16; 127.72.
- ²⁵ ENID.
- ²⁶ Resolution of the Council of Ministers No. 61/2018: <https://www.cig.gov.pt/documentacao-de-referencia/doc/portugal-mais-igual/>.
- ²⁷ VAWDV.
- ²⁸ FGM.
- ²⁹ ACM.
- ³⁰ The interim evaluation of the Strategic Plan was published in 2017 and is available at: <https://www.acm.gov.pt/documents/10181/222357/Relat%C3%B3rio+de+Execu%C3%A7%C3%A3o+PEM+2015-2016.pdf/372fda14-1fc5-4450-a832-0bf4d8cf4c25>.
- ³¹ The participants of the 6th generation of the "Choices Programme" were children and young people between the ages of 6 and 30 years old but family members and the wider community were also involved. The Programme supported 112 projects in Portugal but also in London and Luxembourg where two pilot projects were carried out (ended in December 2017).

- 32 ENICC.
- 33 CCP.
- 34 MAI.
- 35 <https://www.acm.gov.pt/-/acm-e-ppj-juntos-por-todos->. The training activities (that include training on intercultural dialogue and on how to avoid ethnic stereotypes) provide for the participation of 1.000 police officers.
- 36 Main objectives and priorities regarding criminal investigation for 2015–2017 and 2017–2019.
- 37 CC.
- 38 Please refer to the annex for the full transcription of Article 240 of the CC. Under the CC, racial hatred, religious hatred, and hatred based on colour, ethnic or national origin, as motivation for the commission of a crime are already considered aggravating circumstances for several crimes, including murder or assault, threat, coercion, harassment, forced marriage or preparatory acts of forced marriage. In these cases, increased penalties apply.
- 39 PJ.
- 40 CERD.
- 41 WG.
- 42 <https://apav.pt/publiproj/index.php/71-projeto-odio-nunca-mais-formacao-e-sensibilizacao-no-combate-aos-crimes-de-odio-e-discurso-de-odio>.
- 43 <http://www.descobreatuacor.pt>.
- 44 http://www.acm.gov.pt/documents/10181/167771/As+Cores+Da+Cidade+Cinzenta_BR.pdf/c740288d-4832-49ff-8cfc-75d14d9b5f9f.
- 45 Recommendations 126.20; 126.23; 126.25; 126.26.
- 46 <http://www.internetsegura.pt>.
- 47 The PJ's specialised Unit for Prevention and Investigation of Hate Crimes monitors activities of right-wing groups, such as the Portuguese Hammerskins, and other racist and xenophobic contents, collects evidence and conducts criminal investigation on these crimes.
- 48 Recommendation 127.15.
- 49 CICDR (www.cicdr.pt) is now composed of 31 advisers, including a representative from the Roma communities and a representative from each parliamentary group.
- 50 For example, the Portuguese Association for Victim Support (APAV), together with ACM, developed a Support Unit and a Network for Migrant Victims and Victims of Racial and Ethnic Discrimination present in Lisbon, Oporto, Portimão and the Azores. ILGA Portugal, together with CIG, also have in place a set of protective measures for the LGBT community.
- 51 Recommendations 126.14; 126.44; 126.46; 126.47; 126.50; 126.51; 126.52; 126.53; 126.54; 126.55; 126.56; 126.57; 126.58; 127.73; 127.74.
- 52 In ENICC's review process, 15 local discussion groups (municipalities, local public services, grassroots organisations namely Roma associations, Roma mediators and other Roma professionals) were organised nationwide. Additionally, two consultation workshops were held in Lisbon in November 2016 and February 2017 with representatives from the Roma communities; an online survey was also launched in April 2018.
- 53 FAPE.
- 54 In the first edition (2015), the Fund was of 50.000€ and supported 11 projects. In the second edition (2016), the fund doubled to 100.000€ and supported 21 projects. The third edition, launched in November 2017, the amount was of 250.000€ and supported 18 projects.
- 55 Launched by the CoE, this programme has been implemented in Portugal since 2011.
- 56 Recommendations 126.44; 126.51; 126.52; 126.54; 126.56; 126.57; 126.58.
- 57 The report in Portuguese is available online (<http://www.dgeec.mec.pt/np4/906.html>) and contains information on enrolments, school support and on the results achieved by Roma students.
- 58 IPDJ.
- 59 Recommendation 126.54.
- 60 IEFPP.
- 61 The "Personal Employment Plan" is a written document listing the services/response to be provided by the IEFPP, in accordance with the jobseeker's profile. A total of 3.616 Personal Employment Plans have been established during the above-mentioned period.
- 62 Recommendation 126.54.
- 63 IHRU.
- 64 http://www.portaldahabitacao.pt/opencms/export/sites/portugal/pt/portugal/publicacoes/documentos/caraterizacao_condicoes_habitacao.pdf.
- 65 The municipalities involved were Campo Maior (52 families) and Peso da Régua (12 families). The requalification of two other neighbourhoods in the municipalities of Contumil (14 families) and Cabo Mor (12 families) were also carried out. In 2016, the requalification of the Paranhos Neighbourhood, in the municipality of Porto, took place.
- 66 https://www.portaldahabitacao.pt/opencms/export/sites/portugal/pt/portugal/habitacao/levantamento_necessidades_habitacionais/Relatorio_Final_Necessidades_Realojamento.pdf. The survey

concluded that 25.762 families were living in an inadequate housing situation and that 14.748 buildings were lacking the minimum conditions for habitability.

67 Decree-Law 37/2018.

68 <https://www.portaldahabitacao.pt/pt/portal/habitacao/npggh.html>.

69 Recommendations 126.4; 126.5; 126.16; 126.17; 126.45; 126.46; 126.48; 126.49; 126.55; 126.58.

70 RNAIM.

71 CNAIM.

72 CLAIM.

73 Services include the provision of information and direct assistance regarding legalisation and visa issues, family reunification, the educational system, access to healthcare, professional and educational skill recognition, social security and welfare issues, employment concerns, legal aid and support for immigrant associations. They are provided in Arabic, Portuguese, Cape Verdean and Guinean Creole, Romanian, Mandarin, Russian and English.

74 This forum is available in Portuguese, English and Arabic: <https://forummigrante.acm.gov.pt/>.

75 Recommendation 126.16.

76 Recommendations 126.16; 126.58.

77 <https://pptonline.acm.gov.pt/>. This platform is available in Portuguese, English, Spanish and Arabic. At the end of September 2018, a total of 8.108 users from 162 nationalities were registered.

78 Recommendation 126.16.

79 NHS.

80 Since January 2014, the Directorate-General of Health provides an online “welcome guide” that is also disseminated to every primary care unit in Portugal. Several other guides and informative circulars are available to improve the access to health services by immigrants, asylum seekers and refugees.

81 PALOP.

82 The MJ has been working on the creation of the professional status for sworn interpreters and translators and on the creation of a centralized pool of interpreters and translators.

83 Recommendation 126.16.

84 DV.

85 In October 2018, this initiative was recognised as a good practice by the “Policy Guide on Entrepreneurship for Migrants and Refugees”: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diae2018d2_en.pdf.

86 <https://www.refujobs.acm.gov.pt/pt/>.

87 Recommendation 126.5.

88 Recommendations 126.4; 126.55.

89 In 2018, three ships and 358 embedded military rescued 801 people during 202 days of mission. Several Portuguese militaries were also in command and control centres of the Frontex Agency in Italy and Poland.

90 <https://mentores.acm.gov.pt>. In 2018, there were 980 registered mentors (74% women).

91 <http://www.acm.gov.pt/kitrefugiados>. The “welcome kit” is available in Portuguese, English, French, Arabic and Tigrinya.

92 CPR.

93 PAR.

94 GNR.

95 A total of 272 actions were provided by GNR, reaching 10.116 children.

96 Major advancements regarding LGBTI people’s rights are inclusion of their specific needs in asylum legislation, protection against gender identity discrimination in the labour code, end of discrimination in access to marriage, child adoption and medically assisted procreation), and a law on the right to self-determination of gender identity and expression and the protection of sex characteristics. Public funds have been growingly granted to civil society organisations for research, victim support services and awareness-raising projects.

97 Recommendations 125.6; 126.7; 126.8.

98 In 2015, the Government discussed with the social partners an “Equality Agenda in the labour market”, with proposals in the areas of decision-making, pay gap, sexual segregation of professions, parenthood and work-life balance. It is now integrated in ENIND.

99 Organic Law 3/2006, as amended by Organic Law 1/2017.

100 WLB.

101 This programme is composed of 4 pillars (33 actions) that range from promoting organisational changes (including in the private sector and public administration) to dialogue with social partners, improvement of infrastructures, services and incentives in the care, education, transport and health sectors, and producing knowledge.

102 The EEA Grants are jointly financed by Iceland, Liechtenstein and Norway. The EEA Grants are available to the 13 EU member countries that joined the EU and the European Economic Area (EEA) in 2004, 2007 and 2013 as well as Greece and Portugal.

- 103 A pilot project is being prepared to study and implement a public support network for informal caregivers and cared for persons, namely in terms of house support, counselling, support and training, psychosocial support, support networks, and caregivers' right to rest.
- 104 Recommendations 126.9; 126.10; 126.11; 126.12.
- 105 ACT.
- 106 [http://www.act.gov.pt/\(pt-PT\)/CentroInformacao/Igualdade%20laboral%20entre%20homens%20e%20mulheres/Paginas/A%C3%A7%C3%A3onacionaldepromo%C3%A7%C3%A3odaigualdadededeg%C3%A9neronotrabalho.aspx](http://www.act.gov.pt/(pt-PT)/CentroInformacao/Igualdade%20laboral%20entre%20homens%20e%20mulheres/Paginas/A%C3%A7%C3%A3onacionaldepromo%C3%A7%C3%A3odaigualdadededeg%C3%A9neronotrabalho.aspx).
- 107 Recommendations 126.31; 126.32; 126.33; 126.34; 126.35; 126.38; 126.39; 126.40; 126.41; 126.42; 126.43.
- 108 RNAVVD.
- 109 Please refer to the annex for the full transcription of Article 152 of the CC.
- 110 GREVIO.
- 111 Recommendation 126.30.
- 112 See www.siej.dgpj.mj.pt. The information collected by the MJ includes: completed criminal cases; number of persons accused and convicted in criminal cases at the trial stage and their characterization by sex, age, nationality and crime, as well as by territorial judicial division; penalties apply to convicted persons at the trial stage. For homicide cases, specific data are collected on the convicted persons and on the relationship between the victim and the accused.
- 113 Recommendations 126.39; 126.41; 126.42; 126.43.
- 114 Regime for the prevention of DV and protection and assistance to victims.
- 115 CIG.
- 116 Regime for the compensation of victims of violent crimes and DV, as amended by Law 121/2015.
- 117 Police, public prosecution services and other entities such as the Ombudsman who must forward the compliant to the prosecution services.
- 118 Recommendations 126.35; 126.36; 126.37; 126.40.
- 119 Regulatory Decree 2/2018 of 24 January and Ordinance 197/2018 of 6 July.
- 120 <http://www.guiaderecursosvd.cig.gov.pt>.
- 121 <https://www.cig.gov.pt/aco-es-no-terreno/campanhas/app-vd-apoio-violencia-domestica-2018>.
- 122 e.g., with Bar Association, Centre for Judicial Studies, Directorate General for Justice Administration, security forces, Public Prosecutor's Office.
- 123 Recommendations 126.35; 126.37; 126.38; 126.40.
- 124 The Prosecutor General adopted Directive 1/2017 that contains the General Directives and Instructions for the biennium 2017-2019, directed at Public Prosecutors in the exercise of their competences in the context of criminal proceedings. The General Directives and Instructions require that inquiries into DV or sexual violence be conducted by specialised sections or magistrates (pursuant to an instruction in place since 2014), and provide for the promotion of specific coordination between civil and criminal authorities, welfare, education and health institutions, regarding the detection, reporting and prosecution of such crimes. The adoption of precautionary and risk assessment measures is also envisaged, including the use of a specific risk assessment form by security forces.
- 125 For more details, please see table 1 in the annex.
- 126 Recommendation 127.39.
- 127 RSI.
- 128 Recommendation 127.55.
- 129 Recommendations 127.65; 127.78.
- 130 CNPDPCJ - the former National Commission for the Protection of Children and Young People at Risk created by Decree-Law 159/2015 was reinforced by Decree-Law n° 139/2017.
- 131 Please refer to the annex for the full identification of the relevant legal amendments.
- 132 The System on Family Mediation (SMF) operates throughout the country and aims to provide citizens mediation procedures to resolve their family disputes. The SMF is competent to mediate disputes arising, for example, in cases of separation, divorce and parental responsibilities. The use of SMF has a cost of €50, without prejudice to the possibility to receive legal aid for judicial mediation procedures.
- 133 Recommendations 126.56; 127.66; 127.67; 127.67; 127.68; 127.71; 127.75.
- 134 http://www.dge.mec.pt/sites/default/files/EEspecial/dl_54_2018_en_version_0.pdf (English version). The new Decree-law (Decree-Law 54/2018) establishes the principles and norms that guarantee inclusion, as a process that aims to respond to the diversity of the needs and potential of each and every one of the pupils, by increasing participation in the processes of learning and educational community life. It also identifies the measures to support learning and inclusion, the specific curricular areas, as well as specific resources to be mobilized to meet the educational needs of each and every child and young person along the school path, in all different education and training offerings. The work to be carried out with the students should be ensured and followed by a multidisciplinary team.

- 135 Recommendations 126.60; 127.38; 127.47; 127.49; 127.50; 127.53; 127.79.
 136 <http://repositorio.insa.pt/bitstream/10400.18/1955/3/Envelhecimento%20e%20Viol%C3%A2ncia%202011-2014%20.pdf>.
- 137 The document is available at: <http://www.acss.min-saude.pt/Informa%C3%A7%C3%A3o/Circulares/tabid/100/language/pt-PT/Default.aspx?PageContentID=100>.
- 138 In 2017, the covering rate for early childhood was 49.1%, which partly reflects the population increase (+1,7%) for this age group.
- 139 Please refer to the Interim Report.
- 140 Recommendations 126.29; 127.37.
- 141 THB.
- 142 PNPCTSH.
- 143 Recommendation 127.34.
- 144 See the Prosecutor General’s Directive no. 1/2017 (already presented above).
- 145 OTSH.
- 146 A form of trafficking that commonly involves children.
- 147 The documents are available at: <http://www.otsh.mai.gov.pt/Recursos/Pages/default.aspx>.
- 148 Available at: <https://www.youtube.com/watch?v=QLqtg2lzQgk>.
- 149 Available at: <https://www.youtube.com/watch?v=8S1OamVVyEU> (English version).
- 150 ILO’s “Forced labour and human trafficking: a handbook for labour inspectors” sets guidelines and seeks to assist labour inspectors in understanding modern forms of forced labour and human trafficking. The Portuguese version of this handbook has a checklist with indicators of forced labour/trafficking in human beings for labour exploitation situations intended to be used when carrying out the initial inspection visits.
- 151 Recommendations 126.29; 127.35; 127.36.
- 152 The Prosecutor General’s Directive 1/2017 (already presented above) establishes, inter alia, that cases of illegal immigration should be specifically analysed in order to assess whether there is evidence suggesting the practice of THB and determine that Public Prosecution authorities shall coordinate with welfare institutions and NGOs, at the local level, in order to detect and report crimes of THB.
- 153 Law 71/2015, transposing Directive 2011/99/EU of the European Parliament and the Council of 13 December 2011 on the European protection order.
- 154 Recommendations 127.18; 127.19; 127.20; 127.21; 127.22; 127.23; 127.24; 127.25; 127.26; 127.27; 127.28; 127.29; 127.30; 127.31; 127.32; 127.33; 127.40; 127.41; 127.42; 127.43; 127.44; 127.45; 127.46.
- 155 For instance, in 2018, GNR provided 71 hours of training on HR and 24 hours of training on DV that were attended by 990 officers. For instance, in 2018, GNR provided 71 hours of training on HR and 24 hours of training on DV that were attended by 990 officers.
- 156 DGRSP.
- 157 IGAI.
- 158 IGSJ.
- 159 This circular establishes the procedures to be observed in possible cases of ill-treatment, in particular, compulsory clinical evaluation to be conducted, namely, upon admission of prisoners, when inmates show physical injuries, when control and restraint means are used or when inmates complain about alleged physical abuse. These procedures shall ensure the collection of relevant evidence. The Audit and Inspection Service and the DGRSP have paid particular attention to the compliance with the procedures.
- 160 A delegation of the CoE’s Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment carried out a visit to Portugal in September 2016 and the United Nations Subcommittee on Prevention of Torture made its first visit to Portugal in May 2018.
- 161 Recommendations 127.25; 127.26; 127.27; 127.28; 127.29; 127.30; 127.31; 127.32; 127.33; 127.42; 127.44; 127.46.
- 162 As a consequence of the application of the changes introduced by this amendment and the adjustments introduced in the Electronic Monitoring System, a very significant increase in the application of the regime of house arrest with electronic monitoring had already been registered by the end of 2017, as well as a steady and very significant decrease in the prison population. As of 1 September 2018, the occupancy rate at national level was of 99.8% – or of 97.5% if the individuals who are serving a semi-detention sentence (regime which was eliminated from the CC) are not considered.
- 163 Recommendations 127.40; 127.41; 127.43.
- 164 For example, the plan includes the creation of an automatic alert system for attorneys for notifications served on their cases; pilot projects for the simplification of the work in court’s registries; a system for the automatic transcription of audio or video records; the setting up of technology to facilitate video-conferences in courts; the setting up of a system allowing citizens to access and consult their cases online; the setting up of a system allowing citizens to access and consult their cases online;

- By the end of 2018, 80 measures had already been implemented (see: <https://justicamaisproxima.mj.pt>).
- 165 Please see table 2 in the annex.
- 166 Recommendations 125.4; 125.5.
- 167 Following a Portuguese proposal, the Defense Policy Directors of the Community of Portuguese Speaking Countries (CPLP) decided in October 2018 to establish a working group, composed of specialists on gender issues, to develop an Action Plan for the implementation of the UNSC Resolution 1325 and the fulfillment of the Gender Action Plan of the CPLP 2017-2020.
- 168 Please refer to the “main developments” chapter.
- 169 Recommendations 126.3; 127.6. Please refer to chapter J for information on training provided for security forces and services.
- 170 This page provides information and documentation on the UN and regional human rights system at the European, African and Intra-American level, such as the reports submitted by Portugal to the UN treaty bodies, concluding observations and other documents thereon, general comments and recommendations issued by human rights organs and jurisprudence relating to Portugal emanated from international adjudicating bodies, including the European Court of Human Rights, as well as detailed information and relevant forms for the purpose of submitting a complaint to such bodies.
- 171 Please refer to “the main developments” chapter.
- 172 Recommendation 125.3; 125.4.
- 173 Recommendation 127.54.
- 174 For geographic mobility or for the acceptance of job vacancies with a lower pay than the value of the unemployment benefit.
- 175 If the entity hires the trainee 20 days after the end of his/her traineeship, it will get an “employment bonus” (prémio ao emprego).
- 176 Recommendations 127.64; 127.57; 127.58; 127.59.
- 177 Recommendation 127.61. 127.62; 127.63; 127.64.
- 178 Recommendations 127.68 and 127.69.
- 179 Recommendation 127.76.
- 180 This Plan encompasses several objectives and instruments to ensure the improvement of five axes: (i) environment and water bodies’ protection; (ii) quality of the services provided; (iii) efficient resources management; (iv) social and economic sustainability of services; (v) cross-cutting issues and creation of basic conditions for appropriate services.
- 181 Recommendation 127.77.
- 182 Portugal voted in favour of the Resolution on the UN Declaration on the Rights of Peasants and other People Working in Rural Areas at the UNGA’s Third Committee in November 2018.
- 183 Recommendation 125.1.
- 184 Recommendation 125.1.
- 185 Information on the UPR Info Pre-session meeting that will discuss the HR situation in Portugal (4 April 2019) was shared with NGOs and civil society representatives.
- 186 Recommendation 126.59.
- 187 In 2017, 101 awareness-raising sessions were conducted by this Unit in the areas of interculturalism and migration. The sessions counted with the participation of around 2.000 participants, through schools, municipalities, social security services and migrant associations.
- 188 The working group meets on a regular basis and is composed of representatives from 14 different religious communities: one Bahá’í, two Buddhists, seven Christians (Adventist, Anglican, Roman Catholic, Evangelical, Presbyterian, Orthodox and Mormon), one Jewish, two Muslims (Sunni and Ismaili) and one Hindu.
- 189 Recommendation 125.7.
- 190 Please refer to figure 1 in the annex to see ODA trend from 2013 to 2017.